

أثر تطور العلاقات الأوروبية-المصرية على التحول الديمقراطي في مصر

(1991-2016)

الدكتور/ طارق صالح عبدالنبي المغربي / عضو هيئة التدريس بقسم العلوم السياسية

/ ورئيس جامعة اجدايبيا

الدكتورة / منى رمضان ابوبكر المطردي / رئيس قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد

/ جامعة اجدايبيا

انعكاس لوقائع التاريخ وتعبير عن حركة السياسة الخارجية وتوجه المصالح القومية لها، فضلا عن الارتباط الثقافي والحضاري بين مصر وبلاد شمال البحر المتوسط، وتعود العلاقات الأوروبية-المصرية إلى العصور القديمة في عهد الدولة الرومانية ثم الدولة العثمانية، وكانت أهم الفترات هي التي بدأت بالحملة الفرنسية على مصر والتي استمرت بين عامي 1798 و1801، وانتهت بالفشل، وكذا مرحلة التدخل البريطاني في مصر منذ عام 1882 ثم إعلان الحماية البريطانية على مصر في 1914 مرورًا بمعاهدة 1936 ثم جلاء الجنود الإنجليز عن مصر في 1954 انتهاء بقرار تأميم قناة السويس في عام 1956 الذي أنهى سيطرة بريطانيا على القناة، مما أدى إلى قيام كل من بريطانيا وفرنسا والكيان الإسرائيلي بشن العدوان الثلاثي على مصر في العام نفسه حتى حدث تحسن بسيط في العلاقات بعد رد الفعل الفرنسي المناهض للعدوان الإسرائيلي في عام 1967 وكذا الدور البريطاني في التوصل إلى قرار مجلس الأمن رقم 242 الخاص بالأراضي العربية التي احتلها الكيان الإسرائيلي أثناء الحرب.

وأثناء فترة حكم السادات شهد العلاقات تطورًا آخر مع ظروف حرب 1973 والتي أحدثت نوعًا من التوازن؛ بسبب حظر بيع النفط العربي للدول الغربية؛ لانحيازها إلى الكيان الإسرائيلي، مما أدى إلى الدعوة لعقد الحوار العربي الأوروبي في عام 1974، وتبع ذلك حملة السلام التي بادر بها السادات والتي انتهت بمعاهدة كامب ديفيد بين مصر والكيان الإسرائيلي.

وكانت بداية العلاقات الأوروبية-المصرية في عام 1977 عندما تم عقد اتفاق التعاون الشامل الذي يهدف إلى إقامة علاقات سياسية، بالإضافة إلى تقديم مزايا للصادرات المصرية والذي انتهى لأسباب اقتصادية ولتبنى أوروبا سياسة متوسطة جديدة، بالإضافة إلى مطالبة الرئيس المصري مبارك- في خطابه أمام البرلمان الأوروبي في 1991- قيام علاقات على أسس جديدة، وكانت النتيجة أن حل محل هذا الاتفاق مفاوضات المشاركة المصرية الأوروبية في يناير 1995.

تأتي دوافع الحديث عن البعد السياسي في العلاقات الأوروبية-المصرية فيما يتعلق بملف التحول الديمقراطي، نظرًا للتغيرات السياسية التي شهدتها مصر منذ احتجاجات عام 2011 حتى اليوم، فكان لزامًا استعراض الأحداث السابقة التي تتضمن المبادرات المقدمة من الجماعة الأوروبية تجاه دعم التحول الديمقراطي في مصر.

الأهمية العلمية والعملية

تكمن الأهمية العلمية للدراسة في أنها إضافة لحقل الدراسات الأوروبية، وأنها تعتبر محاولة لتحليل المبادرات الأوروبية المقدمة لمصر بخصوص التحول الديمقراطي من حيث الوقوف على نشأتها وأهدافها المعلنة ونقاط القوة والضعف فيها، وكذا ربط المبادرات التي سبقت عام 2011 بتلك التي تلت نفس العام، ومعرفة أوجه الشبه والاختلاف بين ما قُدم من قبل وما قدم بعد ذلك. أما الأهمية العملية للدراسة، فتكمن في مدى جدوى الدور الأوروبي ومبادراته تجاه مصر، وما تحقق منها على أرض الواقع مع تحديد النتائج الإيجابية والسلبية لهذه المبادرات على صعيد التحول الديمقراطي.

النطاق الزمني للدراسة:-

تحدد الدراسة نطاق الدراسة الزمني في الفترة (1991-2016)، إذ تعد هذه الفترة ذات طبيعة خاصة على مستويين، وهما:

- الأول: حيث يؤرخ عام 1991 إلى البداية الحقيقية التي أدت إلى قيام علاقات يعتد بها في تاريخ العلاقات المصرية-الأوروبية، وذلك عندما ألقى مبارك خطابه أمام البرلمان الأوروبي مطالباً إياه بإقامة علاقات سياسية على أسس جديدة.
- الثاني: تنتهي الدراسة في عام 2016 وذلك في ضوء مرور ستة سنوات على ثورات الربيع وتأثير مدى جدواها على شأن العلاقات المصرية-الأوروبية خاصة مع حالة الاستقرار الذي شهدته مصر عقب ثورة 30 يونيو 2013.

الإشكالية البحثية:-

تهدف هذه الدراسة إلى التوصل لإجابات موضوعية المشكلة البحثية الرئيسية للتوصل إلى الأهداف الأوروبية تجاه مصر في ملف التحول الديمقراطي ومدى فاعليتها، وتطرح الدراسة سؤال بحثي محوري مفاده إلى أي مدى نجحت الجماعة الأوروبية في تحقيق الأهداف المبتغاة من سياساتها تجاه ملف التحول الديمقراطي في مصر؟ وهل التطور الناشئ في السنوات الأخيرة في العلاقات الأوروبية-المصرية قد أدى إلى الاتجاه نحو الديمقراطية في مصر؟

التساؤلات الفرعية

1. ما هو التغيير الناتج في العلاقات الأوروبية-المصرية خلال مدة الدراسة؟
2. هل كان رد الفعل المصري على المبادرات الأوروبية يتسم بالإيجابية أم السلبية؟
3. هل أثرت السياسات الأوروبية في موجات الربيع العربي؟
4. هل كان الدور الأوروبي في مرحلة الانتقال الديمقراطي في مصر بعد عام 2011 دورًا دافعًا للتحول الحقيقي نحو الديمقراطية والحكم الرشيد أم دورًا مثبطًا له؟
5. ماهي حقيقة رد فعل الاتحاد الأوروبي على خارطة الطريق بعد 3 يوليو 2013؟
6. كيف يتعامل الاتحاد الأوروبي اليوم مع مصر بصدد ملف التحول الديمقراطي؟ وما هو شكل العلاقات الأوروبية-المصرية حالياً؟

منهجية البحث :

- ركزت هذه الدراسة على استخدام عدة منهجين في عرض الإشكالية البحثية والمحاولة للتوصل الى حلول جديدة لها،
1. **المنهج التاريخي:** يعد من ضمن المناهج المستخدمة في العلاقات الدولية والذي ينطلق من قاعدة مفادها " إن للعلاقات الدولية الراهنة جذور في الماضي"، ولعلنا على سبيل التطبيق على ظاهرة التحول الديمقراطي في مصر وأثر العلاقات الأوروبية عليها نجد جذور تاريخية تساعدنا على محاولة الاستشراف بظهور التحول الديمقراطي من عدمه.
 2. **المنهج الواقعي:** يعد بمثابة تعبير عن الواقع الدولي، الذي يركز على مفهومي القوة والمصلحة في تحليل الأحداث السياسية الجارية، وينطبق على هذه الدراسة من خلال تصور العلاقات الأوروبية-المصرية على أنها علاقات تجمعها المصلحة وتأثير القوة.
 3. **المنهج المقارن:** والذي يهدف في هذه الدراسة إلى خلق نوع من المقارنة بين طبيعة العلاقات الأوروبية خلال الفترة البحثية وقياس مدى تطورها والتوصل إلى نتائج بشأن مستقبلها.

الدراسات السابقة**1. دراسة بحثية بعنوان "European union foreign policy in a changing world" السياسة****الخارجية للاتحاد الأوروبي في عالم متغير.**

تستعرض هذه الدراسة البحثية مجموعة من الأهداف لسياسة الاتحاد الأوروبي الخارجية التي تتمحور في: تشجيع التعاون الإقليمي، النهوض بحقوق الإنسان، تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد، منع الصراعات العنيفة، محاربة الجريمة الدولية، بما في ذلك الإرهاب. إلا أننا في دراستنا البحثية نأخذ إطار وصفي تحليلي للتعرف على مدى نجاح أو فشل السياسات الأوروبية المصرية مع عرض رؤية تحليلية لمسار هذه العلاقات ومصلحة كل طرف من بقائها.

2. ورقة بحثية بعنوان "The Relation between Economic transition and Political**transformation Egypt in the Light of EECs Experience****والتحول السياسي في مصر في ضوء تجربة دول الجماعة الاقتصادية الأوروبية.**

تبحث هذه الدراسة في دور التحول السياسي لممارسة التحول الاقتصادي الناجح. على الرغم من أن معظم المجموعات الاقتصادية الأوروبية قد بدأت من نقاط مماثلة إلا أنها لم تصل إلى نفس المستويات. أثبتت المجموعات الاقتصادية الأوروبية أن البلدان التي تبدأ عملية انتقال مع المؤسسات الديمقراطية والحريات المدنية، قادرة على تحقيق انتقال اقتصادي أسرع. اختتمت الورقة العلاقة بين التحول الاقتصادي والتحول السياسي .

تقسيم الدراسة :

للإجابة على التساؤلات البحثية المعروضة فوجدنا قد قسمنا البحث إلى مبحثين، المبحث الأول: تطور البُعد السياسي في العلاقات المصرية الأوروبية، والذي يتضمن عدة نقاط تتفرع في؛ التفاعلات المصرية الأوروبية منذ أزمة السويس حتى عام 1991، البنود التي هيأت للمبادرة المصرية في إنشاء منتدى لدول المتوسط، العلاقات الثنائية بين مصر والاتحاد الأوروبي.

المبحث الثاني: السياسات الأوروبية تجاه ملف التحول الديمقراطي في مصر، والذي يتضمن عدة نقاط تتمحور في؛ الإرث الاستعماري وأثره على الداخل المصري، الديمقراطية والحكم الرشيد كأهداف للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، دلالات مفهومي الديمقراطية والحكم الرشيد لدى الاتحاد الأوروبي، كيفية سعي الاتحاد الأوروبي لتحقيق أهداف سياسته الخارجية، أهداف سياسية الاتحاد الأوروبي الخارجية تجاه مصر وأثر ذلك على ملف التحول الديمقراطي .

المبحث الأول**تطور البُعد السياسي في العلاقات المصرية الأوروبية****أولاً: التفاعلات المصرية الأوروبية منذ أزمة السويس حتى عام 1991**

بعد أن أجبرت الولايات المتحدة الأمريكية بريطانيا على سحب قواتها من السويس في عام 1956 بعد العدوان الثلاثي على مصر والذي ضم دولتين أوروبيتين ساد العلاقات المصرية البريطانية التوتر لفترة طويلة، وتراجعت سبل التعاون بين ضفتي المتوسط، بالإضافة إلى ذلك ساد توتر العلاقات مع ألمانيا الاتحادية في عام 1965 بعد اعتراف مصر رسمياً بجمهورية ألمانيا الديمقراطية رداً على دعم الأولى للكيان الإسرائيلي بإمداده بالسلاح.

بيد أن موقف فرنسا -في عهد الرئيس الأسبق شارل ديغول- الداعم لمصر أثناء حرب 1967 قد أدى إلى تحسن بسيط في العلاقات المصرية الأوروبية، بالإضافة إلى جهود بريطانيا داخل مجلس الأمن للتوصل إلى القرار رقم 242 الذي يُلزم الكيان الإسرائيلي بتسليم الأراضي التي احتلها نتيجة لحرب 1967 بما يخالف بنود ميثاق الأمم المتحدة، وبعد انتصار مصر في حرب أكتوبر 1973 تغيرت الكثير من الأسس والمفاهيم العسكرية والسياسية، مما أحدث تطوراً في شكل ومضمون العلاقات العربية الأوروبية ككل، والعلاقات المصرية الأوروبية بشكل خاص حيث أدى ذلك إلى نوعاً من الاتزان في الموقف الأوروبي تجاه قضية الشرق الأوسط بما يفيد الحق العربي.

كما أن السياسة التي اتبعتها الدول العربية من خلال حظر بيع النفط للدول الغربية وإغلاق قناة السويس قد أدى إلى إدراك الجماعة الأوروبية أنها لم تعد بصدد موقف تختاره من الصراع العربي - الإسرائيلي، بل كان عليها الأخذ في الاعتبار احتمالات تحديد المصالح الأوروبية نفسها، كما أدرك الأوروبيون أن أزمت الشرق الأوسط باتت تهدد رفاهية مواطنيهم، فأرادوا لهذا التواصل أن يشمل الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية، فاستجابت قمة فينيسيا الأوروبية لدعوة القمة العربية في الجزائر عام 1974 من أجل البدء في حوار عربي أوروبي.

غير أن الاختلاف في مواقف الدول الأوروبية تجاه الصراع العربي-الإسرائيلي حينها جعل من الاجتماعات العديدة للجان المتخصصة تدور في حلقات مفرغة حيث أصرت المفوضية الأوروبية على حصر موضوعات الحوار في المجالين التجاري والمالي دون الشق السياسي بسبب غياب موقف أوروبي موحد. بيد أن توقيع معاهدة كامب ديفيد بين مصر والكيان الإسرائيلي قد أدى إلى طرد مصر من عضوية جامعة الدول العربية والدخل في عزلتها السياسية عن العرب، فرأى الأوروبيون عدم جدوى استمرار الحوار الأوروبي-العربي.ⁱ

ولكن أوروبا قد اتخذت موقفًا معتدلاً من القضية الفلسطينية مقارنةً بالموقف الأمريكي. لذا بدأت المحاولات الأوروبية لترتيب أوضاع المنطقة في إطار عمليات السلام أثناء انعقاد مؤتمر مدريد للسلام في 1991 والذي طُرح فيه عقد مؤتمرات التعاون الاقتصادي بين بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا MENA، وبدء إطلاق السياسة الأوروبية المتوسطة الجديدة تحت مظلة إعلان برشلونة.ⁱⁱ

ثانياً: البنود التي هيأت للمبادرة المصرية في إنشاء منتدى لدول المتوسط

ثمّة العديد من الظروف والعوامل التي أدت إلى إطلاق الرئيس المصري الأسبق محمد حسني مبارك في 20 نوفمبر 1991 لمبادرة هدفها إنشاء منتدى يضم دول البحر المتوسط، أثناء إلقاء خطاب في البرلمان الأوروبيⁱⁱⁱ وهي عوامل تندرج تحت بندين الأول هو البُعد المتوسطي في السياسة الخارجية المصرية، والثاني هو البيئة الدولية وتفاعلاتها المتغيرة في هذه الحقبة الزمنية، فضلاً عن تغير شكل العلاقات في النسق الدولي نتيجة لهذه التفاعلات، وفيما يلي تفصيل هذين البندين:

أ. البُعد المتوسطي في السياسة الخارجية المصرية

تمثل المتوسطية انعكاس لوقائع التاريخ المصري وتعبير عن حركة السياسة الخارجية لمصر، كما أن الترابط الجغرافي بين الشاطئين- الشمالي والجنوبي- قد أدى إلى ترابط ثقافي وحضاري بين مصر وأوروبا، فمصر هي نقطة الالتقاء بين الشرق والغرب، بما أنها تربط دول شمال المتوسط بجنوبه^{iv}. وتُعد منطقة المتوسط قلب العالم، لذا فقد سادها مناخ ثقافي له طابعه المميز^v حيث شكل هوية متوسطة تجمع ما بين دول الشمال والجنوب نتيجة لتفاعلات دولية تاريخية دامت لقرون.

وقد جاء التحرك المصري بهدف إنشاء منتدى لدول المتوسط من شأنه تجديد العلاقات بين شمال المتوسط وجنوبه مستنداً إلى العلاقات التاريخية والروابط الجغرافية والثقافية حيث يمكن الاستفادة من الثقافة المتوسطية والانتماء الجغرافي المشترك في إثراء العلاقات بين شاطئ البحر. ويمكن تحقيق ذلك من خلال الحوار بين الحضارات والثقافات من ناحية، ومن خلال المشاورات السياسية التي تهدف إلى تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة من ناحية أخرى، ورأى البعض أن التفاوت الاقتصادي يمكن التغلب عليه من خلال توفير عوامل الدعم السياسي، فضلاً عن أن إقامة تجمعات إقليمية اقتصادية لا يتطلب بالضرورة التكافؤ الاقتصادي بين أطرافه^{vi}، ومن ثم يرى أصحاب هذا الطرح أن الاشتراك في العوامل الجغرافية والثقافية والتاريخية وحدها تكفي لبناء تجمعات إقليمية بين دول لا يوجد تكافؤ بينها سواء على المستوى الاقتصادي أو المستوى السياسي.

ب. أثر تغير النسق الدولي على التوجه الجديد في السياسة الخارجية المصرية

يُعرف الدكتور محمد السيد سليم النسق الدولي بأنه "مجموعة من الوحدات المترابطة نمطيًا من خلال عملية التفاعل، فالنسق يتميز بالترابط بين وحداته، بمعنى أن سلوك كل وحدة يتأثر بسلوك الوحدات الأخرى، كما أنه يؤثر على سلوك تلك الوحدات، كذلك التفاعل الذي يتم داخل النسق ليس تفاعلاً عشوائياً، ولكنه تفاعل نمطي يمكن ملاحظته وتفسيره والتنبؤ به".^{vii}

وتتضح دقة هذا التعريف بملاحظة الواقع ومطابقتها مع التفاعلات التي أفضت إلى تغير العلاقات الدولية وشكل النسق الدولي في هذه المرحلة، حيث كان توقيت المبادرة المصرية يرتبط بعدد من الأحداث الدولية التي تركت أثرها على التوجه المصري في السياسة الخارجية.

ومن أهم هذه الأحداث انهيار الاتحاد السوفيتي ومن قبله انهيار حائط برلين وانتهاء فترة الحرب الباردة جميعها أحداث أدت إلى انتهاء مرحلة القطبية الثنائية والانتقال إلى مرحلة هيمنة القطب الأمريكي على النسق الدولي، ومن ثم تحدث البعض عن ما سُمي بـ"نهاية التاريخ" أي انتصار الليبرالية والرأسمالية والنظم الديمقراطية كنموذج يتعين على الجميع الاقتداء به، لذا حاولت الكثير من دول العالم - ومنها مصر - السير في ركب تلك المستجدات.

كما أن المبادرة قد جاءت في أعقاب انعقاد مؤتمر مدريد في أكتوبر 1991 لبحث قضية السلام في الشرق الأوسط، حيث توصل المؤتمر في هذا الصدد إلى أن يتم إقامة ترتيبات إقليمية جديدة تتعلق بالتوازن العسكري الإقليمي والتعاون الاقتصادي. وكانت خطورة هذه الترتيبات - من وجهة النظر المصرية - تكمن في أنها تتمحور حول التحالف الثلاثي بين الولايات المتحدة الأمريكية و"إسرائيل" وتركيا^{viii}

وتستند إلى مشروع "الشرق الأوسطية" الذي كان قد بادر به شيمون بيريز والذي كان يهدف إلى إدماج "إسرائيل" في دول المنطقة من خلال إطار أوسع ومن ثم منحها الشرعية من خلال علاقات متعددة مع الدول العربية المتصارعة معها عبر مفاوضات ثنائية أو جماعية، لذا رأت مصر أن مشروع "الشرق الأوسطية" هو مشروع أمريكي، بينما مشروع "المتوسطية" مشروع أوروبي، وقد عبر المشروع عن التنافس بين أوروبا والولايات المتحدة.^{ix}

وقد كان هدف مصر من إطلاق المبادرة الاستفادة من تنمية قدرات الاقتصاد المصري وتحقيق النمو، وقد كان الاتجاه نحو أوروبا نظرًا للقرب الجغرافي والشراكة التجارية والاقتصادية التي دامت لسنوات طويلة.^x

بيد أنه في اجتماع الإسكندرية في 1993 رُفضت فكرة مصر بإقامة منتدى للمتوسط على أساس مؤسسي دائم والاكتفاء بإطار مرن للتشاور والتعاون بين الدول، وعلى ضرورة وضع استراتيجية كلية تأخذ في الاعتبار متطلبات السلم والأمن والتنمية المستمرة في المنطقة في ظل تطور التفاعلات في تلك المرحلة. ومن ثم قبلت مصر الانتقال من صيغة "المنتدى" إلى صيغة "المشاركة" كما وردت في وثيقة برشلونة، لذا أصبحت "الشراكة الأوروبية المتوسطية" أحد المعالم الرئيسية للسياسة الخارجية المصرية في ذلك الوقت بناء على تصريح وزير الخارجية الأسبق عمرو موسى.^{xi}

ج. العلاقات الثنائية بين مصر والاتحاد الأوروبي

شاركت مصر في معظم المبادرات الأوروبية الخاصة بالتعاون والمشاركة مع دول جنوب المتوسط، ولكن سيتم التركيز في الورقة البحثية على المبادرات الثنائية مع الاهتمام بالبنود التي تتضمن بعداً سياسياً.

1. اتفاق الشراكة المصرية الأوروبية 1999

كانت المفاوضات المصرية الأوروبية قد بدأت في يناير 1995 تحت توجيه رئيس مجلس الوزراء المصري مع تكليف وزارة الخارجية بمهمة التفاوض عبر رئاستها للجنة تنفيذية مكونة من ممثلين شخصيين لأعضاء اللجنة العليا بالإضافة إلى أربعة ممثلين للقطاع الخاص، وقد ساند هذا المستوى السياسي للمفاوضات إجراء اتصالات بين قيادات مصرية وقيادات أوروبية في كل من فرنسا وألمانيا وإيطاليا وبريطانيا وإسبانيا واليونان والبرتغال ورئيس المفوضية الأوروبية.

بالإضافة إلى ذلك تم إجراء مباحثات بين رئيس ونواب مجلس الشعب ونظرائهم في العواصم الأوروبية لدعم الملف السياسي في الاتفاق. وفي نهاية المفاوضات في يونيو 1999 تم التوصل إلى المشروع رقم 10 للاتفاق الذي أقرته اللجنة التنفيذية ورفعته إلى اللجنة الوزارية مع التوصية بالمضي في توقيعه كأفضل خيار تفاوضي، وقد أقر مجلس وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي مشروع الاتفاق في يونيو 1999، بينما أُحيل الاتفاق إلى مجلس الوزراء المصري في سبتمبر 1999 تمهيداً لتوقيعه.

وقد تضمنت بنود الاتفاق مجموعة من الأهداف المراد تحقيقها على المستويين السياسي والاقتصادي، وبالنسبة للبعد السياسي كان من ضمن الأهداف قيام حوار سياسي لتنمية علاقات وثيقة لتحقيق السلام والأمن وزيادة التضامن والفهم المتبادل وتشجيع التعاون الإقليمي على أساس احترام مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، فضلاً عن تنظيم مسألة الهجرة غير الشرعية، وتنظيم المعاملة غير التمييزية التي يتلقاها المواطن المصري المقيم في دول الاتحاد، مع تسهيل منح التأشيرات لرجال الأعمال والرسامين والمتدربين.^{xii}

ومن خلال هذه البنود يُلاحظ عدم الاهتمام بالشق السياسي في هذه الاتفاقية، حيث اكتفت بذكر عبارة "احترام مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان" بدون تعريف للمصطلحين أو وضع آليات لتفعيل هذه المبادئ، بالإضافة إلى ذلك لم تذكر البنود آلية لكيفية القضاء على مشكلة الهجرة غير الشرعية وهو من أهم أسباب تفاقم الأزمة اليوم، حيث لم تتم معالجة الأزمة منذ بدايتها أو محاولة القضاء على الأسباب الاقتصادية التي أفضت إليها.

ويُلاحظ أيضاً -من بعض البنود الأخرى- أن الاهتمام بالشق الاقتصادي والتجاري قد طغى على بنود الاتفاقية، فقد تم وضع ملفات فنية لتفعيل آليات من شأنها تنمية المجالات الصناعية والزراعية والمالية والتجارية، من خلال فتح الأسواق وتحرير التجارة بناء على النهج الرأسمالي الذي اعتمد على خصخصة الشركات العامة وغيرها من الإجراءات الاقتصادية التي تركز فقط على التعاون التجاري مع إهمال جانب الإصلاحات السياسية.

2. العلاقات المصرية-الأوروبية (2001-2010)

فضلا عن مشاركة مصر في مسارات الشراكة الأوروبية مع دول جنوب المتوسط بدءًا من إعلان برشلونة مرورًا بسياسة الجوار الأوروبي انتهاءً بمشروع الاتحاد من أجل المتوسط، فقد تولت الاتفاقيات والمبادرات الثنائية بين مصر والاتحاد الأوروبي في إطار اتباع الاتحاد لسياسة الانفراد بطرف واحد من أطراف اتفاقيات الشراكة، بالرغم من أنها مشروعات شراكة على مستوى جماعي بين دول شمال المتوسط وجنوبه ويعود ذلك لسبيين أولهما عدم وجود تنسيق بين دول الجنوب (الجاناب العربي) فيما يخص عدة قضايا تتباين آراء الدول العربية حولها، وثانيهما أن الاتحاد الأوروبي يعتبر أن لكل دولة منهم خصوصية من النواحي السياسية والاقتصادية والثقافية، لذا يرى الاتحاد أنه من الضروري تقديم سياسة مختلفة لكل دولة منهم، وبناء العلاقات الثنائية مع كل منهم بناء على اختلافهم

بيد أن من أهم عيوب هذه السياسة أنها لا تراعي الفجوة الهائلة بين دول الشمال ودول الجنوب، من الناحية السياسية والاقتصادية، ففي العلاقات الدولية يتعين على كل دولة الأخذ في الاعتبار ما تمتلكه من عوامل قوة وإمكانيات تمكنها من استخدام هذه القوة سواء في أوقات السلم أو أوقات الحرب.

والأمر يزداد أهمية في العلاقات الثنائية حيث يصعب تحقق توازن القوى بين مجموعة متكاملة من دول صناعية كبرى تمتلك القوة السياسية والاقتصادية وبين دولة من دول الجنوب تعاني من أزمات سياسية واقتصادية تحتاج إلى حلول جذرية، وليس مجرد اتفاقيات ثنائية لا يتحقق فيها أي نوع من أنواع تكافؤ في القوى، لذا يصعب تصور أن هذه المفاوضات قد تخلو من فرض الإرادة بين القوي والضعيف، فلا مجال في مثل هذه العلاقة لتبادل الإيرادات بشكل يحقق مصلحة الطرفين.

ركزت معظم بنود الاتفاقيات الثنائية على الجوانب الاقتصادية، فنصت معظمها على أن تتجه مصر إلى الأخذ بالحرية الاقتصادية من خلال تحرير التجارة الدولية وفتح منطقة تجارة حرة بين المنطقتين والخصخصة من خلال بيع شركات القطاع العام الحكومي، مما أدى إلى تكريس السياسات النيو-ليبرالية في غير محلها حيث أن هذه السياسات الرأسمالية تُطبق في دول صناعية كبرى تستند إلى داعم صناعي وإنتاجي قوي، وهو ما لم يتحقق في مصر، فمصر ليست دولة صناعية يمكنها الاعتماد على ما تنتجه وتصدره حتى يمكنها الاستفادة من هذه السياسات الرأسمالية، مما يشير إلى أن الاستفادة الحقيقية تحققت لدول أوروبا التي وجدت من مصر-فضلا عن باقي دول الجنوب- سوقًا لتصريف ما تنتجه.

بالإضافة إلى ذلك، ضمت بنود الاتفاقيات على دعم مصر بالمساعدات المالية التي من شأنها دعم التنمية الاقتصادية في مجالات التجارة والزراعة والصناعة، وقد وصل إجمالي هذه المساعدات في فترة ما بعد 2008 إلى ما يزيد عن 352 مليون يورو.^{xiii}

ومن هذه الاتفاقيات، يتأكد لنا إهمال الجانب الخاص بالإصلاح السياسي في مصر حيث شهدت هذه الفترة عددًا من انتهاكات المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان التي تدعي الدول الأوروبية الدفاع عنها. وبالرغم من أن الاتفاقيات الثنائية مع مصر قد ضمت بنودًا حول الإصلاح الديمقراطي، إلا أنها بنودًا لا طائل منها حيث أنه على مستوى التطبيق قد اتضح أن كثيرًا من هذه البنود لم

تُفعلها الحكومة المصرية، فضلاً عن انتهاكها لهذه المبادئ، وهو ما اتضح في السياسات الاستبدادية من خلال العمل بقانون الطوارئ لمدة زادت عن الثلاثين عامًا، وتفشي حالات التعذيب والقتل داخل المعتقلات لأسباب سياسية، وإغلاق بعض وسائل الإعلام المعارضة ومصادرة حرية الرأي والتعبير، وتزوير الانتخابات البرلمانية والرئاسية مع توجه السلطة السياسية إلى الإعداد لتوريث الحكم، وعدم استقلال السلطة القضائية أو التشريعية عن السلطة التنفيذية، واضطهاد الأقليات والمرأة، وفشل الجهاز البيروقراطي في أداء مهامه نظرًا لتفشي الفساد داخله مع عدم محاسبة الفاسدين أو الرقابة عليهم، وعدم المساواة أمام القانون بين المواطنين، وعدم العمل بمبادئ المواطنة التي تكفل تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين مع ضمان أدائهم لجميع واجباتهم تجاه الدولة.

لم يكن رد الفعل الأوروبي على جميع هذه الانتهاكات بالرد الحاسم أو المدافع عن مبادئ الديمقراطية التي يدعوها، وكانت ردود الأفعال الأوروبية تجاه انتهاكات مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان لا تتعدى قرارات الإدانة التي تصدر من البرلمان الأوروبي عندما تقوم السلطات المصرية بإغلاق إحدى منظمات المجتمع المدني في مصر أو اعتقال أحد نشطاء العمل السياسي المعارض، ولا يتعدى الأمر أكثر من ذلك، وقرارات الإدانة تلك لا تصدر عادةً إلا عن البرلمان الأوروبي، والذي يعتمد في تشكيله على تصويت الشعوب الأوروبية حيث يتم انتخاب نواب البرلمان الأوروبي ولا يتم تعيينهم.

ومن ثم، يقوم العمل داخل البرلمان على الشفافية والدفاع عن الديمقراطية تحقيقًا لآمال وتوقعات الشعوب الأوروبية، لذا تصدر قرارات الإدانة من البرلمان - وليس من المفوضية الأوروبية - حفظًا لماء الوجه، فالبرلمان الذي قام على أصوات الشعوب لا يمكنه إلا أن يساند الشعوب الأخرى خاصةً إذا ما وقعت ضحية للاستبداد السياسي، ولو حتى بمجرد إطلاق قرارات إدانة شفوية بدون أن يتوقف الدعم المالي الذي تحصل عليه نفس هذه الأنظمة التي تُدينها.

بالإضافة إلى ذلك، فإن المفوضية الأوروبية لا تطلق مثل هذه الإدانات نظرًا لأنها تعمل على تحقيق مصالحها الأمنية والاستراتيجية التي توفرها لها الأنظمة السياسية المستبدة في الجنوب ولاسيما في مصر، فهي لا يمكنها منع البرلمان من إصدار قرارات الإدانة حتى لا تواجه إدانة من الشعوب الأوروبية، وفي الوقت ذاته لا تتوقف عن التعامل مع النظام السياسي المصري مهما بلغت انتهاكات مبادئ الديمقراطية أو حقوق الإنسان، ومهما أخفقت في استخدام هذا التمويل للتنمية الاقتصادية، وفي القضاء على الفساد وفي تفعيل إجراءات الشفافية.

كما أن جميع النتائج تشير إلى عدم جدوى هذه التمويلات في تبني النظام المصري لأية مشروعات تنموية أو إصلاحات سياسية، فمعدلات الهجرة الشرعية من مصر إلى أوروبا استمرت في الزيادة، فضلاً عن أن ما اعتبره "إصلاحًا سياسيًا" لم يُفضِ إلا إلى غضب شعبي أطاح برأس السلطة التنفيذية في عام 2011، بعد أن فقد الأمل في أية احتمالات للإصلاح السياسي الفوقي من داخل دائرة السلطة نفسها، وهو ما لم يساعد على تحقيقه جميع الاتفاقيات الثنائية بين مصر والاتحاد الأوروبي قط.

أما عن ردود الأفعال المصرية تجاه الإدانات الشكلية الصادرة من الاتحاد الأوروبي، فهي أحيانًا ما تتسم باللامبالاة تجاه الاتهامات الموجهة إليها، وأحيانًا تلجأ إلى افتعال نظرية المؤامرة ضد مصر، ولا يتماشى ردها مع سياق أو مضامين هذه التقارير، بل تعتمد من

خلال وسائل الإعلام التابعة لها إلى اتهام الخارج بمحاولة التدخل في الشؤون الداخلية، وبالتعدي على السيادة المصرية ومحاولة مخاطبة الشعور الوطني لدى الرأي العام وإبعاده عن حقيقة ما يرد في هذه التقارير وتوجيهه نحو قضايا فرعية أخرى. وفي الوقت ذاته، وبرغم هذه الانتقادات، إلا أن التعامل بين مصر والاتحاد الأوروبي لا يتوقف، كما لا يتوقف تدفق المعونات الأوروبية على مصر، مما يوضح أن حتى رد الفعل المصري على الانتقادات الأوروبية ليس إلا مجرد رد فعل شكلي مع استمرار التعاون وقبول مزيداً من المعونات التي لا يستفيد منها الشعب أو المشروعات التنموية المزعومة. وقد يعود سبب رد الفعل المصري الغاضب - أحياناً - من هذه الإدانات إلى تخوف إلى تخوف السلطات المصرية من إثارة أطراف دولية أخرى ضدها وضد سياساتها الاستبدادية، مما قد يؤدي إلى منع المعونات التي تحصل عليها من بعض الدول الأخرى.

3. العلاقات المصرية الأوروبية (2011 - 2016)

شهدت هذه المرحلة عدد كبير من التطورات على الصعيد الوطني وعلى صعيد العلاقات المصرية-الأوروبية ومن هذه التطورات ما يلي:

على الصعيد الوطني، كانت مصر قد شهدت حراك شعبي واسع أدى إلى الإطاحة برأس السلطة التنفيذية، ومن ثم الدخول فيما سُمي بالمرحلة الانتقالية التي استمرت منذ يوم 11 فبراير 2011 حتى 30 يونيو 2012 حيث تولى إدارة البلاد في هذه الفترة المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وبعدها تم تنصيب أول رئيس مدني منتخب، وانتهت فترة ولايته بعد سنة عندما شهد الشارع المصري احتجاجات جديدة أدت إلى الإطاحة به، والعودة إلى مرحلة انتقالية جديدة ثم تنصيب رئيس جديد محسوب على النظام القديم الذي أطاحت به انتفاضات يناير 2011، وخلال هذه الفترة بالكامل، كانت الاضطرابات في أوجها حيث لم يحدث تغيير قط في مسألة التحول الديمقراطي، ولم يشعر المواطن المصري بأن أي من مطالبه قد تحققت حتى في فترة حكم الرئيس المدني.

واستمر التخبط السياسي، والذي اتضح في عدم القدرة على بناء المؤسسات الديمقراطية مثل البرلمان أو السلطة التنفيذية، حتى عندما تم إجراء انتخابات برلمانية ثم رئاسية لم تكن ممثلة لجميع أطراف الشعب حقاً وسيطر عليها فصيل سياسي واحد بدعم من المؤسسة العسكرية حينها، كما لم تُنفذ الوعود بحاسبة الفاسدين أو إعادة الأموال المنهوبة من الدولة والتي أودعها رجال الحزب الحاكم السابق في البنوك الأوروبية والأمريكية.^{xiv}

كما استمرت انتهاكات الحريات والحقوق السياسية، وسيطرة الدولة على الإعلام-الخاص والعام- واضطهاد المعارضين، وازدادت أعداد المعتقلين، بالإضافة إلى ذلك، ازداد الانقسام في الشارع المصري بين التيارات الأيديولوجية المتباينة، وانشغلوا جميعاً في قضايا فرعية، وعملت وسائل الإعلام على تأجيج الخلافات الأيديولوجية لا تمم الشارع المصري ولا تعمل على بناء النظام الديمقراطي المشهود.

وفي فترة ما بعد 3 يوليو 2013 شهدت مصر موجات من العنف والعنف المضاد بدأتها مؤسسات الدولة، مُمثلة في جهاز الداخلية والمؤسسة العسكرية، فارتفعت أعداد ضحايا بين قتلى ومصابين على الجانبين، فضلاً عن العمليات الإرهابية التي انتشرت في شبه جزيرة سيناء، وزيادة عدد المعتقلين إلى أرقام لم تشهدها مصر من قبل، وإصدار أحكام الإعدام بالجملة، وشعور الناس بعدم

جدوى المشاركة السياسية سواء في انتخابات برلمانية أو رئاسية نظرًا لعودة ظاهرة تزوير الانتخابات التي يسبقها تزييف للعقول عبر الأبواق الإعلامية، فظهرت اللجان الانتخابية في انتخابات الرئاسة حاوية من الناخبين.

على صعيد العلاقات المصرية-الأوروبية في أيام "الثورة" المصرية اتجهت أنظار العالم الغربي نحو ميدان التحرير خاصةً الدول الأوروبية، وبدا التخبط والتردد بوضوح في رد الفعل الأوروبي تجاه الحراك الشعبي في مصر فلم تدعم الأنظمة الأوروبية "الثورة" في بدايتها. وقد تم توجيه العديد من الانتقادات تجاه رد الفعل الأوروبي الضعيف والبطيء تجاه "الثورة" المصرية، فازدادت الشكوك حول مؤهلات الاتحاد الأوروبي كفاعل دولي بشكل عام.^{xv}

كما أنه انتقد بأنه لم ينتهز الفرصة لإعادة النظر في التعاون الأوروبي مع الأنظمة السلطوية، فقد اعتادت السياسات الخارجية للاتحاد الأوروبي على التسليم بفكرة بقاء الأنظمة المستبدة في دول جنوب المتوسط مدى الدهر، ولم تضع احتمال إمكانية سقوط هذه الأنظمة، ومن المرجح أن دول أوروبا لم ترغب حقًا في سقوط أنظمة الجنوب السلطوية، فقد أثبتت هذه الأنظمة على مدى أكثر من ستة عقود قدرتها على حفظ الاستقرار والأمن للدول الأوروبية، فضلًا عن أن بقاء الاستبداد في الجنوب يضمن لأوروبا أن تبقى صورة توزيع القوة داخل هذا النسق الإقليمي كما هو.

وجدير بالذكر أن تخوف دول أوروبا من تحقيق الديمقراطية في دول جنوب المتوسط ينبع من شعورها بأن الإصلاح السياسي سيؤدي حتمًا إلى إصلاح اقتصادي، مما يجعل من دول الجنوب بما تمتلكه من موارد طبيعية وثروة بشرية شابة تمثل تهديدًا على قوة الدول الأوروبية حيث أن زيادة التنافس مع دول الجنوب سيؤدي حتمًا إلى ميل ميزان القوة إلى ترجيح كفة الجنوب.

ولن ترغب الدول الصناعية الكبرى في أوروبا أن تدخل في منافسة مع هذه الدول، لذا فمن مصلحة الدول الكبرى في الشمال إعاقه غيرها من الحصول على قوة قد تمثل خطرًا لها وعلى وضعها داخل النسق الإقليمي والنسق الدولي أيضًا. ونظرًا إلى حقيقة أن البيئة الدولية ليست إلا بيئة صراعية تعمل فيها الدول الكبرى على تحقيق أكبر قدر ممكن من مصالحها ولو على حساب مصلحة الدول الأضعف منها، كما أن احتفاظها بأمنها يحتم عليها أن تمنع غيرها من الوحدات السياسية من محاولات زيادة قوتها بشكل يهدد مصالحها الذاتية.

وبالتالي، فإن حماية الوضع الراهن لتوزيع القوة في النسق الإقليمي باعتباره متوازنًا -من وجهة النظر الأوروبية- وباعتبار أن الإخلال به يعد إخلالًا بميزان القوة^{xvi}، فقد كان دور أوروبا في موقفها تجاه محاولات الإصلاح السياسي في مصر وغيرها من دول الجنوب هو دور المعرقل للتحول الديمقراطي.

وقد أثار رد الفعل الأوروبي تجاه مطالب الشعب المصري بحقوقه السياسية والاقتصادية بعض الشكوك في فعالية السياسات الأوروبية. فالسياسات التي انتهجتها أوروبا تجاه مصر لم تركز إلى على تدعيم الجوانب الاقتصادية فقط، وحتى في هذا الجانب، فقد ازدادت إخفاقات السياسة الأوروبية حيث لم ينتج عنها أي تغيير فعلي ملموس على حياة المواطن المصري أو على مستوى المعيشة، بل تفاقمت معدلات الفقر والبطالة والفساد والمرض، مما أدى بدوره إلى ازدياد حركة الهجرة غير الشرعية لدول أوروبا عبر قوارب الهجرة غير الشرعية.

وفي المقابل، اعتبر الاتحاد الأوروبي أن الحل لهذه الأزمة هو زيادة التشريعات والقوانين التي من شأنها أن تحد من تدفق المهاجرين على شواطئها حتى وإن تعارضت هذه القوانين مع مبادئ حقوق الإنسان، وتغاضى الاتحاد الأوروبي عن إيجاد الحل لجذور الأزمة. فالتحويل والدمج المالي الذي ترسله إلى مصر لم يؤت ثماره حقاً، ولم يُشعر المواطن المصري بأي تحول ملموس في مستوى المعيشة حتى أن معظم أفراد الشعب المصري لا دراية لديه بوصول هذا التمويل الخارجي إلى الحكومة، وذلك سببه تفشي الفساد داخل الدولة المصرية وعدم الشفافية أمام الشعب أو عدم وجود من يمثله تمثيلاً حقيقياً داخل المجلس النيابي الذي من أهم أدواره الرقابة على ميزانية الدولة، كما أن جميع الحلول الاقتصادية لن تكفي طالما لا توجد آليات الحكم الديمقراطي التي تكفل قيام السلطة التشريعية بدورها الرقابي. لذا، ستظل دول أوروبا تعاني من تدفق المهاجرين غير الشرعيين واللاجئين ومن تبعات ذلك المتمثلة في تفاقم المشكلات الأمنية الناتجة عن تزايد العمليات الإرهابية في الداخل الأوروبي.

وبالرغم من كل هذه الانتهاكات والسياسات التي تتعارض مع مبادئ الديمقراطية التي يعبر عنها الاتحاد—كما سيأتي تفصيله لاحقاً— إلا أنه قد تم وضع خطة عمل لفترة 2014 حتى و تحت مظلة سياسة الحوار الأوروبية الجديدة كأداة مالية للتعاون بين مصر والاتحاد الأوروبي والذي يركز على دعم الإصلاح السياسي والحكم الرشيد، ودعم التنافس الاقتصادي وزيادة الإنتاجية، ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، كما يرى الاتحاد الأوروبي أن مصر مؤهلة للحصول على مزيد من التمويل في إطار برامج أخرى مثل الآلية الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان، وآلية الإسهام في الاستقرار والسلام، وآلية التعاون التنموي الذي يغطي منظمات المجتمع المدني والهيئات المحلية والتنمية البشرية والهجرة.^{xvii}

المبحث الثاني

السياسات الأوروبية تجاه ملف التحول الديمقراطي في مصر

يتطرق هذا المبحث إلى عرض نبذة تاريخية حول السياسة الخارجية لدول أوروبا تجاه مصر والمنطقة ككل في الفترة الاستعمارية، وذلك بهدف بيان مدى أوجه الشبه والاختلاف بين سياساتهم في تلك الفترة الغابرة وبين سياساتهم في عصر دعم الديمقراطية ثم التوصل في النهاية إلى أهداف السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه مصر وأثر ذلك على ملف التحول الديمقراطي.

أولاً: الإرث الاستعماري الأوروبي وأثره على الداخل المصري

لا يمكن ونحن في صدد دراسة السياسة الخارجية لأوروبا تجاه مصر لاسيما في ملف التحول الديمقراطي أن نتغافل عن الإرث الاستعماري الأوروبي الذي مازالت أثاره قائمة حتى اليوم في البلاد العربية عامةً وفي مصر خاصةً، مما لاشك فيه أن الأطماع الأوروبية القديمة الجديدة في المنطقة كانت سبباً هاماً للمشكلات السياسية التي لم تُحل حتى اليوم. وبالرغم من زوال الاستعمار العسكري المباشر، إلا أنه مازال قائماً بشكل غير مباشر وبعيداً عن استخدام الأداة العسكرية القديمة، لاسيما وأن ثمة قوة قطبية خارج القارة الأوروبية اليوم تهيمن على البيئة الدولية ككل.

ومن أبرز الأحداث التي أثرت ومازالت تؤثر على سياسات المنطقة حتى اليوم مؤتمر خبراء الاستعمار الذي عُقد في لندن عام 1907، وحضره ممثلون عن بريطانيا وفرنسا وهولندا وبلجيكا والبرتغال وإسبانيا وإيطاليا، وكانت أهم مقررات هذا المؤتمر أن البحر المتوسط هو الشريان الحيوي للاستعمار، ومن هنا لا بد من السيطرة عليه وعلى شواطئه الجنوبية والشرقية لأن من يسيطر على هذه المناطق يستطيع التحكم في العالم. إن حوض البحر المتوسط هو مهد الأديان والحضارات، وهو الصلة بين الشرق والغرب وفيه يعيش شعب واحد تتوفر له من وحدة تاريخه ودينه ولسانه وآماله كل مقومات التجمع والاتحاد، وتوفر له في نزعاته التحررية وثرواته الطبيعية كل أسباب القوة والنهوض، كما أن هذا الشعب يتسم بزيادة النسل والتكاثر حيث يُشرع لهم دينهم تعدد الزوجات.

وقد جاء في التقرير: "فكيف يمكن أن يكون وضع هذه المنطقة إذا توحدت فعلاً آمال شعبها وأهدافه، وإذا اتجهت هذه القوة كلها في اتجاه واحد؟ ماذا لو دخلت الوسائل الفنية الحديثة ومكتسبات الثورة الصناعية الأوروبية إلى هذه المنطقة؟ ماذا لو انتشر التعليم وعمت الثقافة في أوساط هذا الشعب؟ ماذا سيكون إذا تحررت هذه المنطقة واستغل أهلها ثروتها الطبيعية؟" ويجيب التقرير على هذه الأسئلة بقوله: "عند ذاك ستحل الضربة القاضية حتمًا بالإمبراطوريات الاستعمارية، فتقطع أوصال الاستعمار ثم يضمحل وينهار كما انهارت إمبراطوريات الرومان والإغريق".

وكان الحل الذي توصل إليه المؤتمر لهذه "المشكلة" هو إقامة حاجز بشري قوي وغريب على الجسر البري الذي يربط آسيا بإفريقيا ويربطهما معًا بالبحر المتوسط، بحيث يُشكل في هذه المنطقة وعلى مقربة من قناة السويس قوة صديقة للاستعمار وعدوة لسكان المنطقة.

وبعد هذا المؤتمر بدأت تنهار الدولة العثمانية وتفتت البلاد العربية من خلال عقد مزيد من المؤتمرات الاستعمارية السرية وإبرام معاهدة سايكس-بيكو التي كان تجسيدًا لسياسة فرق تسد وعملت على ترسيم الحدود المصطنعة بين الأمة الواحدة مكونة وحدات سياسية قُطرية يقتصر ولاء أفرادها داخل حدودها السياسية مع الإبقاء على بذرة الخلاف بين شعوبها ومن بعدها وعد بلفور الذي قدم أرض فلسطين ليهود مهاجرين من أوروبا لا ينتمون لهذه الأرض، وبدأت بريطانيا تستخدم قانون القوة في ظل بيئة دولية تغيب عنها السلطة العليا فعملت على تهجير المستوطنين اليهود إلى فلسطين، وتأسيس ما سُمي بـ"دولة إسرائيل". واشتعلت حرب 1948 التي شاركت فيها مصر بجانب الجيوش العربية ثم انهزموا جميعًا أمام القوة العسكرية للعصابات الصهيونية التي حصلت على الدعم السياسي والمالي من دول أوروبا التي اعترفت بالكيان الإسرائيلي كدولة جديدة انضمت للنسق الدولي، وكانت وظيفتها بالنسبة للقوى الغربية أنها دولة عميلة - كما وصفها د. عبد الوهاب المسيري - أي أنها تحقق مصالح القوى الأوروبية بوجودها داخل هذه المنطقة المليئة بالثروات والذي من شأنه أن يحافظ على ضعف الدول العربية المجاورة لها من جانب مع احتفاظ أوروبا بميزان القوة لصالحها من جانب آخر.

ومما سبق، يتضح لنا أن الإرث الاستعماري الأوروبي للمنطقة العربية لم يخبو تمامًا من أذهان صانع السياسة الخارجية في أوروبا، فهم على دراية تامة منذ ذلك الحين أن أي نوع من أنواع التنمية أو التحول لنظام سياسي يحقق طموحات وآمال الشعوب العربية

ومنهم مصر- لن يكون في صالحهم, وهو ما يفسر السياسة الخارجية الأوروبية تجاه جنوب المتوسط على مدى السنوات الماضية وحتى اليوم.

وقد وقعت بعض الأحداث السابقة في ظل التعددية القطبية عندما كان النسق الدولي نسقاً أوروبياً خالصاً، وبعض الأحداث الأخرى قد وقعت أثناء القطبية الثنائية، عندما أدى ظهور القوة النووية لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي أثناء الحرب العالمية الثانية، لكن مع انتهاء الحرب الباردة، وبروز الولايات المتحدة كقطب أوحده يهيمن على السياسة الدولية، ضعفت الدور الأوروبي نسبياً في التأثير على تفاعلات النسق الدولي.

وباستقراء واقع الدول الأوروبية بعد اتحادها داخل كيان إقليمي موحد يبدو أنها قد كونت قوة يمكنها أن تتساوى مع القوة الأمريكية أو تنافسها، لكن الواقع غير ذلك. فبالرغم من أن الدول الأوروبية هي دول مستقلة ذات سيادة، إلا أن بعض الأحداث قد أظهرت أنها تدور في فلك القطب الأمريكي، كما أن سياستها الخارجية لا يمكن أن تنحرف عن النهج الأمريكي حتى وإن ظهرت أنها سياسات أكثر اعتدالاً لاسيما فيما يخص القضايا العربية.

وقد اتضحت السيطرة الأمريكية على الدول الأوروبية في التقرير السري الذي أعده وزير الدفاع الأمريكي في فبراير 1992 حول التوجهات الأمريكية في مجال التخطيط الاستراتيجي حتى عام 2000، وقد ورد في إحدى فقرات التقرير ما يلي: "أن على الولايات المتحدة الأمريكية الحفاظ على موقعها كقوة عالمية، لكي تحافظ على النظام العالمي الجديد، بينما تسمح للآخرين بمتابعة سعيهم نحو حماية مصالحهم وأهدافهم الشرعية على نحو ما تحدده الولايات المتحدة ذاتها.

وعلى الولايات المتحدة الأمريكية أن توضح للدول الصناعية المتقدمة المصالح التي ستتحقق لهذه الدول، لكي تحول بينها وبين مناوئة زعامتها، ولكي تثنى عنها محاولة زعزعة النظام السياسي والاقتصادي العالمي الراهن، أو حتى عن مجرد التطلع إلى ممارسة أدوار إقليمية أو عالمية أكثر نشاطاً. إنه من المتعين الحيلولة دون قيام نظام أمني أوروبي مستقل، وإنما ينبغي العمل على أن يظل حلف الناتو هو الركيزة الأساسية للدفاع عن العالم الغربي وأمنه، فضلاً عن كونه القناة التي يمكن من خلالها للولايات المتحدة أن تؤثر في الشؤون الأمنية الأوروبية، كذلك من المتعين أن نظل محتفظين بقدرتنا على تحديد معايير الصواب والخطأ، ومن ثم بقدرتنا على تقرير ما يعتبر صواباً أو ما يعد خطأ، فيما يتعلق بالسياسات والسلوكيات الدولية بصورة انتقائية على النحو الذي يتفق مع مصالحنا.

وفيما يتصل بالشرق الأوسط -تلك المنطقة التي لا تزال تعد كما كانت ذات أهمية خاصة بالنسبة إلينا- يتعين أن نظل نحن القوة الخارجية الوحيدة القادرة على التدخل في المنطقة ضماناً لاستمرارية تدفق النفط الشرق الأوسط إلى الولايات المتحدة وإلى أوروبا الغربية، فضلاً عن تأكيد قدرتنا على ردع العدوان -بصورة انتقائية- وكذلك الإبقاء على سيطرتنا الاستراتيجية على المنطقة تأميناً للاستقرار الإقليمي وحماية لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية ولرعاياها وممتلكاتها في المنطقة.^{xviii}

ومما تقدم، يتضح لنا أن السيطرة الأمريكية على السياسات الأوروبية قد يفسر جزءاً من أسباب عجز دول الاتحاد الأوروبي عن دعم دول الجنوب في تحقيق الديمقراطية، فضلاً عن أسباب أخرى يلي ذكرها- بل أن أوروبا في بعض الحالات قد لعبت دوراً أدى

إلى عرقلة التحول الديمقراطي. فمن المعروف أن الولايات المتحدة دائمة التأييد للكيان الإسرائيلي حيث أنها بعد أن حلت محل الدول الأوروبية على رأس النسق الدولي، أصبحت مصالحها هي الحفاظ على الكيان الإسرائيلي ككيان عميل لها داخل منطقة استراتيجية ازدادت أهميتها بعد اكتشاف النفط، فأصبح الدور الأمريكي ممثلاً لدور القوى الاستعمارية القديمة، فهو سيظل دائماً عقبة أمام نمو دول المنطقة، كما أنه سيمنع دول أوروبا من محاولات دعم الإصلاح السياسي في الجنوب.

ثانياً: الإطار النظري لعوامل التحول الديمقراطي

يلاحظ المتتبع لظاهرة التحول الديمقراطي واستمرارها في أي دولة من دول العالم أن هناك مجموعة من العوامل تسهم في حفز عملية التحول الديمقراطي، وقد أوضحت دراسات الموجة الأولى للتحول الديمقراطي، والتي حدثت بعد الحرب العالمية الأولى، أن من أهم أسباب التحول الديمقراطي هو: النمو الاقتصادي والتحول الحضري وظهور الطبقة البرجوازية والمتوسطة وخفض التفاوت الاقتصادي، فضلاً عن انتصار الحلفاء الغربيين.

ويمكن تقسيم أسباب التحول الديمقراطي إلى أسباب داخلية وأخرى خارجية، علماً بأن موجات التحول الديمقراطي قد تمت في إطار تداخل شديد الترابط بين الأسباب الداخلية والخارجية، ولكن سوف يتم الوقوف على دور كل منها في عملية التحول الديمقراطي بشكل منفصل وذلك لغرض التحليل العلمي، وهي كالتالي:

1. العوامل الداخلية:

يمكن النظر إلى العوامل الداخلية التي تُشكل جزءاً أساسياً للتحول نحو الديمقراطية وبداية ظهور شكل جديد من الحكم في دولة تعرضت إلى الاستبداد وعدم وجود أساسيات النظام الديمقراطي، وعند تطبيق هذه العوامل للنظر في موضوع البحث وهو التحول الديمقراطي في مصر، نجد تلك العوامل:

أ. القيادة السياسية:

تشير العديد من الدراسات التي تناولت أسباب التحول الديمقراطي إلى أن هناك دوراً مهماً للقيادة السياسية في حفز عملية التحول الديمقراطي، فعندما تكون هناك قيادة سياسية راغبة، ومؤمنة بالتغيير، وقادرة على مواجهة القوى المحافظة، ازدادت فرص نجاح عملية التحول الديمقراطي؛ حيث تحتاج عملية التحول إلى قيادة ماهرة تتمكن من مواجهة المعارضين والمتشددين، وتوسيع نطاق المشاركة في عملية صنع القرار وتوزيع الموارد الاقتصادية، كما تعتبر القيادة مسئولة عن عملية التماسك الديمقراطي وعن حماية الفرد من تعسف الدولة والتفاوض مع الجماعات الاجتماعية التي تهدد عملية التحول مصالحها للوصول إلى أكثر صيغ التحول قبولاً في المجتمع، لذا لا يعد توافر الشروط الاقتصادية والاجتماعية الضرورية لقيام الديمقراطية كافياً في حد ذاته لنجاح التحول، وإنما يلزم الأمر رغبة القيادة السياسية نفسها في التحول.^{xix}

وفي هذا الصدد يرى "صموئيل هنتنجتون" أن القيادة السياسية هي التي تسعى إلى تعزيز الإصلاح الاجتماعي والحضري والاقتصادي ومن ثم استيعاب مطالب جماعات جديدة بالمشاركة في العمل السياسي، وفي هذه الحالة تتبع القيادة السياسية ثلاث

خطط استراتيجية: إما محاولة تقليص دور السلطة الحالية، أو إنهاء دورها، وبالتالي الدفع بالتحرك نحو ملكية دستورية عصرية تكون السلطة فيها من حق الشعب (والأحزاب والمجالس النيابية)، أو أن تبادر إلى بذل جهدٍ واعي من أجل جمع السلطتين الرئاسية والشعبية في نظام سياسي واحد. ويؤكد هنتنغتون أن الزعماء في النظم الشمولية يمكن أن يضعوا حدًا للنظام القائم واتخاذ الإجراءات الكفيلة لبدء عملية تحول ديمقراطي، إما لإيمانهم بأن الديمقراطية هي هدف بحد ذاتها، أو لأنها تؤدي إلى أهداف أخرى، أو لأنها نتيجة لتحقيق أهداف خاصة.^{xx}

أما عن الأسباب التي تجعل قادة النظم السلطوية يتجهون نحو تأييد الخيار الديمقراطي، فمن بينها: تردي الشرعية السياسية للنظام القائم، إدراك القيادة بأن تكاليف بقائها في السلطة مرتفعة للغاية وأنه من الأفضل المبادرة بالتحول لعدة أسباب منها انقسام التحالف الذي يؤيد بقاءها في السلطة، قد يلجأ القادة إلى الديمقراطية باعتبارها بديلاً عن النظام السلطوي الذي استنفد مبررات وجوده ولم يعد قادراً على مواجهة احتياجات المجتمع أو الضغوط الداخلية والخارجية، اعتقاد القادة أن التحول الديمقراطي سوف ينجم عنه اكتساب دولتهم العديد من المنافع، مثل زيادة الشرعية الدولية، والتخفيف من العقوبات التي تفرضها الدول المانحة على دولهم، وفتح باب المساعدات الاقتصادية والعسكرية، والحصول على القروض من صندوق النقد الدولي، والانضواء تحت لواء التجمعات الدولية الكبرى، في بعض الحالات قد يجد هؤلاء القادة أن الديمقراطية قد تكون هي الشكل الأمثل لنظام الحكم، وأن حكومتهم ودولتهم قد تطورت إلى الدرجة التي أصبحت معها مؤهلة لإقامة نظام ديمقراطي.^{xxi}

ب. اختيار شرعية النظام القائم:

تعد الشرعية من أهم مرتكزات استمرار النظام السياسي، فإذا فقد شرعيته وأخفق في حل مشاكل المجتمع والوفاء باحتياجات المواطنين ومواجهة الأخطار الخارجية أدى ذلك إلى فقدانه الشرعية والقبول الجماهيري والرضاء الشعبي. أسباب أزمة الشرعية:

وهناك الكثير من الأسباب التي يؤدي توافرها أو بعضها إلى أزمة في شرعية النظام مما يسهم في إحداث التحول الديمقراطي لتجاوز هذه الأزمة، ومن هذه الأسباب ما يلي:

- استنفاد النظام للغرض الذي قام من أجله، بمعنى أنه إذا قامت ثورة أو انقلاب عسكري في بلد ما أسفر عن نظام حكم سلطوي شغل نفسه بمسألة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي حال بلوغ هذا الهدف فإن النظام السياسي القائم يكون قد استنفد غرض وجوده مما يؤدي إلى تراجع شرعيته، ومن جهة أخرى قد يفشل هذا النظام السياسي في تحقيق الهدف الذي قام من أجله، فيفقد شرعيته أيضاً.
- التغيير في القيم الاجتماعية التي تصبح أقل تقبلاً للحكم التسلطي، بمعنى أن تكون هناك قيم معينة تشكل أساس شرعية نظام الحكم ولكن بعد فترة معينة تتغير هذه القيم وبالتالي يفقد النظام السياسي شرعيته من خلال تغير القيم.

- عدم قدرة النظام السياسي على استيعاب المتغيرات الجديدة في المجتمع، وفي مقدمتها ظهور فئات جديدة يعجز النظام السياسي عن توفير فرص المشاركة لها، ويحدث هذا بشكل خاص في الفترات التي يشهد فيها النظام السياسي تحولات اقتصادية أو اجتماعية.
- ضعف دور ومكانة البرلمان في النظام السياسي، فبالنظر إلى أن البرلمان هو الذي يجسد أفراده العامة فإن عجزه يؤدي إلى خلق فجوة بين النظام والمجتمع، ويصبح ضعف دور المؤسسة التشريعية سبباً مباشراً لأزمة الشرعية التي قد يعانها النظام.
- عدم تمثيل النظام السياسي لمختلف قيم ومصالح المجتمع؛ فالتمييز الذي قد يمارس ضد جماعة معينة يكون سبباً في عدم قبول تلك الجماعة للنظام، وتزداد فرص عدم استقرار النظام السياسي بقوة ونفوذ حجم الجماعة أو الجماعات المعارضة له، وفي أحيان أخرى قد تتسع قاعدة عدم شرعية النظام حينما ينفصل عن المجتمع أي لا يكون له مؤيدون.
- صورة النظام على الصعيد الدولي، فالنظام المعزول دولياً لأسباب مختلفة، قد يكون عرضة لتداعيات تشكك المواطنين الذين يعيشون في ظله في قدرته وأهلية بقائه، وتزداد أهمية هذا الاعتبار في الوقت الراهن بالنظر إلى الثورة التي شهدتها العالم في مجالات الاتصالات، وتتسع فرص حصول ذلك إذا كان هذا النظام بالفعل يعاني من أزمة كبيرة تتمثل في عدم شرعيته.^{xxii}

عوامل الاستقرار السياسي:

- إن مشاكل الشرعية بالنسبة لنظام ما قد لا تقود بالضرورة إلى انهياره، بل يمكن أن تُنذر قيادة النظام بالعديد من التحديات المؤسسية، فالشرعية وإن كانت شرطاً ضرورياً لبقاء النظام إلا أنها لا تعد كافية لبقائه أو انهياره، فقد يظل النظام مسيطراً على الحكم برغم تراجع شرعيته حيث لا يوجد بعد النظام البديل والمقبول.^{xxiii}
- ويحدد "الموند" مجموعة من العناصر والقدرات الأساسية الواجب توافرها في أي نظام لضمان استمرارته وبقائه، وإن كانت تختلف قوة كل عنصر فيها من نظام إلى آخر. وهذه العناصر هي كالتالي:
- القدرة الاستخراجية: وهي مدى قدرة النظام على تعبئة الموارد البشرية والمادية والمعنوية بهدف تحقيق أهداف النظام.
- القدرة التنظيمية: وهي مدى قدرة النظام على ضبط سلوك الأفراد داخل المجتمع والتأثير في المحيطين الإقليمي والدولي.
- القدرة التوزيعية: وهي مدى قدرة النظام وكفاءته في توزيع وتخصيص الموارد والخدمات بين الأفراد والجماعات داخل المجتمع، ومدى الاتساق والتناسب بين المتطلبات واحتياجات الأفراد وما يتم إشباعه منها.
- القدرة الرمزية: وهي قدرة النظام على الاستخدام الفعال للرموز، أي استخدامها بشكل يضمن له الحصول على تأييد المواطنين.
- القدرة الاستجابية: وهي تشير إلى مدى كون المخرجات (السياسات والقرارات) انعكاساً للمطالب، بمعنى آخر: مدى كون الأنشطة الاستخراجية والتوزيعية والتنظيمية استجابة لمطالب أفراد المجتمع.^{xxiv}

ج. دور العامل الاقتصادي:

يعد العامل الاقتصادي من العوامل ذات الأهمية القصوى في أي تحول أو تغير سياسي، حيث تؤثر الأبعاد الاقتصادية على عملية التحول الديمقراطي تأثيراً مزدوجاً؛ فالإخفاق في عملية التنمية الاقتصادية هو أحد الأسباب الدافعة للتحول، وفي الوقت نفسه فإن وجود هذه التنمية الاقتصادية يوفر آفاقاً رحبة لتفعيل هذه العملية وما تنتجه من فرص إحداث هذا التحول^{xxv}، وذلك على النحو التالي:

تؤدي التنمية الاقتصادية إلى تغيير قيم السكان؛ فنتيجة لزيادة نسبة المتعلمين وانتشار التعليم جراء التنمية الاقتصادية فإن ذلك يؤدي إلى زيادة قبولهم لفكرة التسامح والاعتدال والعقلانية، وبموجب ذلك تنشأ الثقافة السياسية للديمقراطية.^{xxvi} ينتج عن التنمية الاقتصادية مستويات أعلى من الدخل والأمن الاقتصادي لغالبية السكان، وبالتالي تحد التنمية الاقتصادية من احتمالات صراع الطبقات، ومن التمييز القائم على أساس الطبقة، كما أن هذه الزيادة تزيد من حجم الطبقة الوسطى التي تعمل على إحداث توازن واعتدال في الصراع.

تؤدي التنمية الاقتصادية إلى ظهور عدد كبير من المنظمات الاجتماعية الخيرية وغير الحكومية، والتي لا تعد فقط منظمات تراقب وتحاسب الحكومات، بل إنها أيضاً تزيد من المشاركة في العمل السياسي وتدعم المهارات السياسية وتخلق وتنشر آراء ووجهات النظر الجديدة.^{xxvii}

إلا أن فرانسيس فوكوياما وبعض الباحثين الغربيين يرون أن الديمقراطية هي عملية سياسية غير مرتبطة بالاقتصاد، مستنديين إلى تجربة النور الآسيوية والتي حققت معدلات اقتصادية عالية في حين أنها لم تشهد إصلاحات ديمقراطية إلا في مرحلة لاحقة ومتأخرة للطفرة الاقتصادية، كما يشير البعض إلى أن الديمقراطية قد تعوق النمو الاقتصادي وذلك بسبب أن النمو يتطلب بالضرورة توجيه الخبراء واستعداد الأفراد لأن يضحوا بالاستهلاك الحالي من أجل مكاسب اقتصادية طويلة الأجل، ويحتج آخرون بأن النظم السلطوية لها تكاليفها الاقتصادية والاجتماعية وأن النسق التعددي الاقتصادي يقدم أساساً خلاقاً لبناء الاقتصاد.^{xxviii} ومن هنا فإن العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتحول الديمقراطي هي قضية خلافية، فبينما يرى البعض أنه ليس هناك علاقة بينهما، أو أن العلاقة في اتجاه أن التنمية الاقتصادية تمثل بداية مد نطاق المشاركة السياسية تدريجياً، فإن البعض الآخر يرى وجود علاقة وثيقة بين الديمقراطية والتنمية، وأن هذه العلاقة تسير في اتجاه تأثر التنمية الاقتصادية بمدى وجود ركيزة ديمقراطية لدعم عملية التنمية الاقتصادية وتمهئة المناخ الاستثماري وتشجيع روح الابتكار، وهو ما خلصت إليه الدراسات الغربية والتي قام بها دانيال ليرنر "Danial Lerner" وفيليس كترایت "Philips Cutright" وليون هيروتز "Leon Hurwitz" في شأن تفسير العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتحول الديمقراطي.

د. تزايد قوة المجتمع المدني:

يقصد بالمجتمع المدني تلك المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنقابية التي تعمل في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة منها ما هو سياسي، كالمشاركة في صنع القرار، ومثال ذلك الأحزاب السياسية، ومنها ما هو نقابي كالدفاع عن مصالح أعضائها، ومنها ما هو ثقافي كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والتجمعات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي وفقاً لآليات أعضاء كل جماعة، وبعضها يسعى إلى تحقيق أغراض اجتماعية مثل الإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية. ومن ثم يتضح أهمية دور المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي كونه أفضل وسيلة لتعبئة الأفراد ولما يطرحه من مثل عليا للمجتمع مما يعد نقداً راديكالياً للأوضاع القائمة بهدف تحقيق الأهداف السامية التي ينشدها مجتمع الحرية.

هـ. نمو ثقافة سياسية ديمقراطية

يلاحظ بهذا الصدد أن توسع التعليم وتطور برامج، وانتشار الصحافة المكتوبة والإعلام السمعي والبصري، فضلاً عن الاحتكاك بالعالم الخارجي، ساعد على رفع معدلات النمو الثقافي لدى المجتمعات المغلقة وزاد من إدراك الناس لحقوقهم السياسية، ومن نتائج ذلك أن هذه المجتمعات باتت تمتلك رصيلاً من الأفكار السياسية الحديثة يسمح بالحديث عن بدايات تكوّن وتوسع الثقافة الديمقراطية في مجتمعات العالم الثالث، وهو ما يوفر عاملاً جديداً لتسهيل عملية التحول الديمقراطي.^{xxix}

2. العوامل الخارجية

إضافة إلى الأسباب الداخلية للتحول الديمقراطي هناك أيضاً أسباب خارجية تؤثر في اتجاه إيجابي نحو إجراء تحولات ديمقراطية في تلك الأنظمة التي لم تأخذ بعد بالديمقراطية. وتمثل العوامل الخارجية مجموعة المتغيرات السياسية والاقتصادية والأيدولوجية التي تنبع من المجتمع الدولي وتدفع في اتجاه التحول نحو الديمقراطية. ويلاحظ بصفة عامة أن الدول النامية في العالم الثالث سريعة التأثير بالعوامل الخارجية والتأثير الخارجي خاصة بالدول الغربية. وبشكل عام يمكن إيجاز هذه العوامل الخارجية في النقاط التالية:

أ. ضغوط القوى الخارجية

كانت النخب الحاكمة تستطيع فيما مضى أن تتجاهل المطالب الديمقراطية الداخلية وممارسة أنواع الانتهاك للحقوق المدنية والسياسية للمواطنين دون أن تخشى الاحتجاج الدولي، أما اليوم فهي مدفوعة إلى فتح ملف الديمقراطية وحقوق الإنسان، فنجد أن القوى الخارجية تلعب دوراً مهماً في دفع العملية الديمقراطية، سواء كانت هذه القوى دولاً أو منظمات أو مؤسسات دولية، وذلك على النحو التالي:

- ضغوط الدول المانحة على الدول المتلقية للمعونات من أجل الإسراع في عملية التحول الديمقراطي، حيث ساد الاعتقاد مع نهاية الثمانينيات بأن غياب الديمقراطية ومحاسبية الحكام كانا من أهم العوامل التي أدت للأزمات والتدهور الاقتصادي الذي تعاني منه دول العالم الثالث، ولذلك فقد بدأت الدول المانحة في ربط المساعدات المالية بالإصلاحات السياسية.

- ضغوط المؤسسات الدولية، سواء المؤسسات المالية أو غيرها من المنظمات الأخرى، حيث تقوم هذه المنظمات بتشجيع الإصلاحات السياسية في الدول الأخرى من أجل إنشاء منظمات مستقلة عن الدولة، بمعنى تكوين مجتمع مدني فعّال، وذلك انطلاقاً من أن الديمقراطية تعد حجر الأساس للتنمية وفق الرؤية المتداولة في أعمال المؤسسات الدولية المعنية؛ فالديمقراطية أو الإصلاح السياسي ليس فقط في مستوى الأهمية التي يمثلها الإصلاح الاقتصادي، بل هي الشرط لهذا الإصلاح الاقتصادي، ونظراً لاعتبار الديمقراطية القاعدة الأساسية للتنمية، فقد اهتمت المؤسسات الدولية بالمفهوم الشامل للديمقراطية، والذي يتضمن أبعاد ومؤشرات عديدة تتعلق بقضايا كالفساد والشفافية والانتخابات وفاعلية الحكومة والاستقرار السياسي والعنف والإرهاب، كما تتضمن إجراءات وعمليات كالتصويت والانتخابات والمشاركة السياسية، وتتسع لحقوق الإنسان وحرياته وكرامته.^{xxx}

- كما قد يكون التحول الديمقراطي ناتج عن رغبة النظام في الاندماج في المجتمع الدولي ومنظّماته خاصة المنظمات الدولية المالية والاقتصادية بهدف تلقي مساعدات ومنح خارجية، خاصة وأن الدول المانحة تأخذ بعين الاعتبار درجة التقدم الديمقراطي وسجل حقوق الإنسان للدولة الممنوح لها المساعدات.^{xxxii}

ويمكن القول إن دور القوى الخارجية لا يقف عند موضوع التحول فقط، بل يتعداه إلى تفعيل هذا التحول عن طريق تتبع العمليات الانتخابية وغيرها من الإجراءات الديمقراطية، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال ما يقوم به الاتحاد الأوروبي من تدعيم للديمقراطية في دول جنوب أوروبا ومطالبة الدول التي تريد الانضمام إليه بإجراء إصلاحات سياسية ودستورية واقتصادية وتحسين وضع حقوق الإنسان مما يزيد من تدعيم العملية الديمقراطية.^{xxxiii}

ب. نظرية "الدومينو": "Domino Theory"

أطلق عليها "صموئيل هنتنجتون" ظاهرة "كرات الثلج" التي تتزايد حجماً من أعلى إلى أسفل؛ حيث إن التحول الديمقراطي الناجح في دولة ما يشجع على التحول الديمقراطي في دولة أخرى فيما يشبه "كرة الثلج" التي تتزايد حجماً كلما تدرجت. ولقد ظهر أثر مثل هذه النماذج الناجحة في التجربة الديمقراطية عام 1990 في حالات بلغاريا ورومانيا ويوغوسلافيا وألبانيا. ويعود ذلك لأحد-أو كل-الأسباب الآتية:

- تواجه جميع هذه الدول مشاكل متماثلة فتعتبر الديمقراطية دواءً مفيداً لمشكلاتها.
- الدولة التي تحولت إلى الديمقراطية قد تكون على درجة من القوة، أو تعد مثلاً سياسياً وثقافياً يحتذى به.
- دور التقارب الجغرافي والتشابه في انتقال عملية التحول من دولة إلى أخرى، وهو ما حدث في دول أوروبا الشرقية التي انفرط عقدها إثر تفكك الاتحاد السوفييتي السابق، وبدأت سباقاً نحو الديمقراطية لتنتهي سيطرة شمولية امتد أجلها.^{xxxiii}
- أثر التطور السريع في مجال الإعلام والاتصال ودوره البارز في عملية العدوى أو المحاكاة، حيث إن هذا التطور جعل العالم كله كالتقريب الصغيرة، فإذا وقع حدث في بلد ما فقد يتأثر به بلد آخر وبسهولة، وإذا حدث انتهاك خطير لحقوق الإنسان في بلد ما تسارع الدول الأخرى إلى التنديد بالأمر والتهديد بفرض عقوبات، بل التلويح بالتدخل للأغراض الإنسانية.

ثالثاً: الديمقراطية والحكم الرشيد كأهداف للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي^{xxxiv}

إن الاتحاد الأوروبي -كفاعل دولي- قد قام بتبني أهداف الترويج للديمقراطية والحكم الرشيد في وقت متأخر نسبياً مقارنةً بغيره من الفاعلين حيث بدأ في هذه السياسات منذ مطلع التسعينيات، فقد حاولت بعض الدول الأوروبية -بجانب الولايات المتحدة- لفترة طويلة تصدير الديمقراطية للعالم الثالث.

ومنذ عام 1991 أصبح الترويج للديمقراطية أكثر بروزاً على الأجندة الأوروبية كهدف خارجي، بالرغم من أن الهدف الأكبر كان الترويج لحقوق الإنسان حيث أن الاتحاد قدم إطار العمل الاستراتيجي وخطة العمل الخاصة بحقوق الإنسان والديمقراطية عام 2012 لكنه لم يتضمن فعلياً آليات للترويج للديمقراطية، وقد تم وضع مبدأ الحكم الرشيد كهدف خارجي للاتحاد في عام 1991، وذلك في عندما قام بذلك فاعلون دوليون آخرون مثل البنك الدولي وعدد من الدول الأعضاء في الاتحاد، وغالباً ما يربط الاتحاد ما بين الديمقراطية والحكم الرشيد حيث يتداخل المفهومين بشكل كبير.

فإن الترويج للديمقراطية والحكم الرشيد لابد وأن يتضمن المساعدة في بناء مؤسسات الدولة ورعاية الثقافة الديمقراطية، وهي مهمة صعبة للغاية لاسيما عندما يقوم بها قوة خارجية، وقد تؤدي إلى انهيار الديمقراطية نفسها إذا لم وصل الأمر إلى قيام القوى الخارجية بالحد من حرية اختيار الفاعلين الوطنيين، كما أن شرعنة الترويج للديمقراطية في الخارج مهمة صعبة بسبب غياب التعريفات المتفق عليها حول مصطلحي "الديمقراطية" و"حقوق الإنسان"، وكذلك غياب المعاهدات الدولية التي من شأنها حماية الديمقراطية والحكم الرشيد والترويج لهما في الخارج. وهو ما يتعارض مع حقوق الإنسان حيث يُلاحظ أنه لا يوجد قاعدة راسخة أو مبدأ عام في القانون الدولي يحدد حق الفرد أو الجماعة في الحصول على الديمقراطية أو حتى واجب على الدول أو الحكومات باتباع النهج الديمقراطي، بالرغم من أن مبادئ الديمقراطية -كحرية التعبير والحق في الانتخابات الحرة والنزيهة- قد تضمنه قانون حقوق الإنسان.

كما أشار العديد من الأكاديميين إلى أن الديمقراطية كمفهوم غير مُتفق على تعريفه، ولا يوجد توافق بين صناعات القرار أو الأكاديميين حول دلالاته. وذلك يعني أن الاعتراض على دمج حقوق الإنسان في برنامج السياسة الخارجية للاتحاد هو أمر وثيق الصلة بالديمقراطية، بيد أن الحكم الرشيد مازال مُبهماً إلى حدٍ ما حيث تباينت تعريفاته بين فاعلين مختلفين ويبدو أنه مفتوح لعدة تفسيرات. وبالتالي، فإن غياب الإجماع الدولي على معنى الديمقراطية والحكم الرشيد يجعل من الصعوبة بمكان أن يتم تصميم أو وضع سياسات تهدف إلى تفعيلهما في الخارج.

وقد كانت فترة التسعينيات أكثر تفاعلاً من الفترة التي تلتها، لكن بعد 11 أيلول/سبتمبر 2001، أكدت الولايات المتحدة، وتبعها دول الاتحاد على أن ثمة رابط بين غياب الديمقراطية في الشرق الأوسط وظاهرة الإرهاب الدولي، وبدأت ترعى الإصلاح في المنطقة وعلى نطاق عالمي (بالرغم من أن مدى الإصلاح الذي روجت له لم يكن بالقدر الكافي، فبالتأكيد لم يصل إلى المدى الذي يهدد عروش الأنظمة الشمولية في دول شمال أفريقيا والشرق الأوسط). فقد أوضحت المؤشرات الصادرة عن فريدام هاوس إلى أن عام 2013 قد احتل المرتبة السابعة عشر في أكثر الأعوام التي تدهورت فيه الحريات على المستوى العالمي.

كما أن عام 2012 قد سجل حالات تدهور أكثر من حالات التقدم. ومع ذلك، فقد شهد عام 2011 تطورات مذهلة مع أحداث الربيع العربي، بالرغم من المشكلات التي واجهت الانتقال في كل من تونس وليبيا ومصر، فضلاً عن الحرب في سوريا، مما يشير إلى أن الطريق إلى الديمقراطية ليس سهلاً.

وقد رأى البعض أن الأنظمة الشمولية حول العالم استطاعت الحصول على دعم شعوبها لمقاومة أي نوع من أنواع الإصلاح الديمقراطي القادم من الخارج باسم حماية السيادة، ومع ذلك، فإن استطلاعات الرأي أوضحت قبول الشعوب للديمقراطية كحكم، لكن المشكلة كانت تكمن في أنه يأتي الإصلاح من الخارج، وليست في الديمقراطية نفسها، حيث اعتبره تدخلاً أجنبياً، وهو أمر تُحرمه الأنظمة السلطوية كما ترفضه أيضاً الدول الديمقراطية. بالإضافة إلى ذلك، فقد تسامحت الدول الأوروبية وغيرها من دول الغرب طويلاً مع الأنظمة الشمولية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث كانت الأولوية دائماً لـ "الاستقرار" خوفاً من أن يؤدي التغيير إلى وصول الإسلاميين للحكم، وإنهاء عملية السلام في الشرق الأوسط، وغيرها من النتائج التي اعتبرها الغرب تعود بالسلب على مصالحهم. وقد اعترف ستيفان فيول- رئيس مفوضية التوسع والجوار في الاتحاد- في فبراير 2011 أن "أوروبا لم تدعم حقوق الإنسان والقوى الديمقراطية الوطنية في المنطقة بالشكل الكافي حيث وقعنا جميعاً ضحية للافتراض القائل بأن الأنظمة الشمولية كانت ضماناً للاستقرار في المنطقة". وبالرغم من هذا الاعتراف، إلا أن الاتحاد الأوروبي لم يدعم التحول الديمقراطي في شمال أفريقيا والشرق الأوسط، فقد كان الارتباك واضحاً في ردود الفعل الأوروبية تجاه الربيع العربي وتجاه أحداث يوليو 2013 في مصر. وقد يواجه الاتحاد الأوروبي عدد من التحديات الأخرى التي ستمثل قيلاً على شرعية وفعالية سياساته التي تهدف إلى الترويج للديمقراطية في العالم. من ضمن هذه التحديات الفجوة بين سياسات الداخل وسياسات الخارج، حيث أن الفجوة تكمن في الممارسات الداخلية للاتحاد وأهداف سياسته الخارجية قد أعاققت وضع استراتيجية واضحة لتحقيق الأهداف، كما أنها تعني أن الاتحاد الأوروبي يعجز عن تحقيق التوقعات الخارجية تجاه مهمته في لعب دور شرعي في الترويج للديمقراطية والحكم الرشيد داخل دول العالم الثالث.

لم يكن الترويج للديمقراطية هدفاً أساسياً من أهداف السياسة الخارجية الأوروبية، فقد رسخت مبادئ التمثيل الديمقراطي في الهوية الأوروبية منذ عام 1973، لكنها لم تكن هدفاً في سياساتهم الخارجية، وقد ظهر مفهوم الديمقراطية بشكل مقتضب في بيان أصدره وزراء الخارجية الأوروبيين عام 1986 بالتزامهم بدعم وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية مع التأكيد على أهمية مبادئ الديمقراطية البرلمانية وحكم القانون، بيد أنه من ناحية التطبيق، لم تكن الديمقراطية هي المسألة البارزة للجماعة الأوروبية حتى منتصف الثمانينيات. بالإضافة إلى ذلك، فإن الديمقراطية لم تكن حلماً لدى الشعوب في فترة الحرب الباردة.

ثالثاً: دلالات مفهومي الديمقراطية والحكم الرشيد لدى الاتحاد الأوروبي^{xxxv}

لم يحدد الاتحاد الأوروبي تعريفاً متفق عليه للمفهومين، لكنه استند إلى المادة 21 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان^{xxxvi} الصادر عن الأمم المتحدة عام 1948 كمعيار دولي شرعي، فضلاً عن المادة 19 من نفس الإعلان.^{xxxvii}

وبناءً على هاتين المادتين، حدد الاتحاد معاييره للديمقراطية. ففي عام 1998، لخص المبادئ الديمقراطية في أنها الحق في اختيار وتغيير القيادات الحاكمة عبر انتخابات حرة وعادلة، والفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وضمان حرية التعبير والمعلومات والتواصل والتنظيم السياسي. وفي عام 2009 حدد الاتحاد الأوروبي ما اعتبره العناصر الأساسية للديمقراطية، بينما اعترف الاتحاد بأن "الأنظمة الديمقراطية قد تتباين في صورتها وأشكالها".

أما بالنسبة لدلالات مفهوم الحكم الرشيد، لم يستند الاتحاد على معيار دولي متفق عليه حيث كان تعريف البنك الدولي للحكم الرشيد بأنه يتضمن ثلاث جوانب، أولهم شكل النظام السياسي، وثانيهم الآليات التي تُمارس بها السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وثالثهم قدرة الحكومة على رسم وصياغة وتنفيذ سياساتها وعلى أداء وظائفها، وقد اعتمد الاتحاد الأوروبي في البداية على الجانبين الثاني والثالث، ومع مرور الوقت بدأت تهتم بالجانب الأول.

وتوالى محاولات التعريف لكلا المفهومين، لكن لم يستطع الاتحاد تحديد دلالات بعينها أو وضعها بشكل رسمي في معاهدات أو اتفاقيات مع الدول المعنية، فقد كانت المحاولات المتتالية لتعريف المفهومين لا تحتوي على أولويات أو آليات وإجراءات للتحويل الديمقراطي، كما أنها اكتفت في البداية بالرجوع إلى المعايير الدولية المتفق عليها ثم توالى التعريفات المطاطة غير المحددة، بيد أن معظم هذه التعريفات مُبهمة، مما يعني أن الاتحاد الأوروبي سيتلقى عددًا من الاتهامات منها أنه على استعداد لتفصيل أو تعديل أبعاده الخاصة بالترويج للديمقراطية والحكم الرشيد وفقًا لما تقتضيه مصالحه الاقتصادية والأمنية، وهو ما من شأنه الإضرار بمصدقية الاتحاد.

رابعاً: كيفية سعي الاتحاد الأوروبي لتحقيق أهداف سياسته الخارجية^{xxxviii}

يستخدم الاتحاد الأوروبي عددًا من الأدوات في الترويج للديمقراطية والحكم الرشيد، ألا وهي المشروطة، ودعم التحول الديمقراطي والحكم الرشيد، والرقابة على الانتخابات، والأداة الدبلوماسية، والبعثات المدنية والعسكرية. بالنسبة للمشروطة Conditionality، فهي من أهم وسائل الاتحاد في الترويج للديمقراطية، حيث تحاول الدول المانحة التأثير على حكومات دول العالم الثالث من خلال التمويل، وقد ثار الجدل حول مدى ملائمة هذه الوسيلة، كما ثار الشك في جدواها، وبالرغم من ذلك، لم يتوقف الاتحاد عن اللجوء إلى المشروطة، وقد أعلن مجلس الاتحاد في عام 2009 أنه لن يتم استخدام المشروطة في حالات الدعم الجديدة، وذلك نظرًا لكثرة الانتقادات الموجهة لهذه الوسيلة.

بيد أن الربيع العربي قد أثبت عدم صحة هذا الوعد، بعد أن قدم الاتحاد مشروع "المزيد من أجل المزيد" ليكون الفلسفة التي توجه سياسة الحوار الأوروبية الجديدة مع تقوية المشروطة السياسية في دعم التنمية داخل دول الربيع العربي. كما أن المشروطة السلبية التي تعني اتخاذ بعض الإجراءات السلبية ضد الدول التي لا تلتزم بآليات التحول الديمقراطي بعد حصولها على الدعم المخصص لذلك، لم يتم استخدامه إلا في حالات نادرة. وبالنسبة لحالة مصر، بد أن الاتحاد يرفض أخذ موقف من أحداث عام 2013، بالرغم من فشل عملية التحول الديمقراطي، لذا فإن المشروطة لم تلعب دورًا حقيقيًا في رد الفعل الأوروبي على انتكاسات

عدد من دول الربيع العربي، كما لم يصدر الاتحاد الأوروبي رد فعل تجاه ترويج الانتخابات في عام 2010، ولا تجاه انتشار الفساد، بل اتجه دعمها إلى برامج تعزيز حقوق الإنسان ومعايير الديمقراطية أو لدعم الاستقرار السياسي.

وبالنسبة لدعم التحول الديمقراطي والحكم الرشيد، يقدم الاتحاد الأوروبي دعمه المالي لعدد من منظمات المجتمع المدني، لكن عيوب هذا الأسلوب تكمن في أن هذه الكيانات غير منظمة لتلقي التمويل، كما أن ليس لديها القدرة الكافية أو الاستعداد لتخصيص الوقت والموارد للتكيف مع الإجراءات البيروقراطية الطويلة للاتحاد الأوروبي، لاسيما في الأحداث المتسارعة التي تلت الربيع العربي، وفي دول شمولية كهذه يصعب أن تمتلك هذه المنظمات الأرضية الصلبة التي تستند عليها أو حتى التأيد الشعب المطلوب، كما يرفض الاتحاد الأوروبي تقديم الدعم للجماعات الإسلامية المدنية المعتدلة في دول جنوب المتوسط، حتى وإن أسهم ذلك في إقصاء التيارات الأصولية المتشددة المعادية للديمقراطية.

كما يقوم الاتحاد الأوروبي بإرسال مراقبين أجانب من الدول الغربية أو المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية إلى الدول حديثة العهد بتجربة إجراء انتخابات ديمقراطية حرة ونزيهة وذلك من أجل مراقبة الانتخابات وحملاتها وعمليات التصويت لمحاولة الكشف عن التزوير ومنعه. بيد أن هذه العملية لم تحصل على التمويل الكافي في داخل الاتحاد، وتعاني من عدم التنظيم بشكل يضمن أداء مهمتها على أكمل وجه. كما أن هذه الآلية قد أخفقت في ضمان نزاهة وحرية العمليات الانتخابية في الدول السلطوية، مما أثار المخاوف من أن المراقبون قد تغاضوا بالفعل عن حالات التزوير في بعض العمليات الانتخابية. كما أن عملية مراقبة الانتخابات تضع شروطاً يتعين على الدولة تحقيقها قبل إرسال المراقبين مثل السماح لوسائل الإعلام العامة والخاصة بنقل عملية التصويت والفرز، وضمان حيادية الهيئة التي تدير الانتخابات، وحرية الأحزاب السياسية وتكتلاتها ومرشحيها في التنظيم والتعبير عن آرائهم علانيةً.

لم تركز الحوارات السياسية على الديمقراطية، لكنها ركزت فقط على حقوق الإنسان، ويعود ذلك لأولويات السياسة الخارجية للاتحاد، حيث تركز فقط على الحقوق المدنية وتنمية المجتمع المدني، ففي الدول ذات الأنظمة السلطوية مثل منطقة البحر المتوسط، لا تركز الحوارات والزيارات الدبلوماسية على الديمقراطية، لكنها تهتم أكثر بموضوعات حقوق الإنسان حيث يرى الاتحاد أن الحوار سيؤتي ثماره فقط إذا كانت أنظمة الحكم مستعدة للتعاون وملتزمة حقاً بطريق التغيير.

إن البعثات المدنية والعسكرية من الاتحاد إلى دول العالم الثالث لم ترتبط كثيراً بمحاولات رعاية الإصلاح الديمقراطي، كما أن عددها قليل وفترات زيارتها قصيرة، كما أن الاتحاد يستبعد استخدام الأداة العسكرية لفرض الديمقراطية على الدول الأخرى لعدة أسباب منها أنه لا يمتلك القدرة اللازمة لذلك، كما أن الدول الأعضاء ستفض المشاركة في مثل هذا الفعل، لاسيما بعد تجربة التدخل العسكري في العراق عام 2003، كما يعتبر الاتحاد أن هذا الأسلوب يميز بين السياسة الخارجية للولايات المتحدة (التي تلجأ له عادةً) وبين السياسة الخارجية الأوروبية.

خامساً: أهداف سياسة الاتحاد الأوروبي الخارجية تجاه مصر وأثر ذلك على ملف التحول الديمقراطي

ثمة أبعاد ثلاث تحكم السياسة الخارجية الأوروبية تجاه مصر وهي كما يلي:

1. البعد الاقتصادي: فقد اهتمت أوروبا بعلاقتها التجارية مع مصر، وراحت تعمل على فتح منطقة تجارة حرة معها، ولكن حقيقة هذه العلاقة تكمن في الفجوة الاقتصادية بين الجانبين، كما ذكر آنفاً، فضلاً عن الفجوة بينهما في مدى الاستفادة، فهذه العلاقات التجارية استفادت منها أوروبا-كدول وشعوب- أكثر من استفادة الشعب المصري. بيد أنه يمكن القول بأن الاستفادة في الجانب المصري كانت من نصيب الفئة الحاكمة ورجال الأعمال المحيطين بهم، وإلا لما كانت هذه العلاقات قد استمرت حتى اليوم.

2. البعد الأمني: يهتم الاتحاد الأوروبي بقضايا الأمن في داخل دوله الأعضاء خاصةً بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001، وما تلاها من تفجيرات وأعمال عنف في لندن وباريس وبروكسل ونيس وغيرها من المدن الأوروبية والتي مازالت تدور رُحاها حتى اليوم، وتعتمد الدول الأوروبية في حل هذه الظاهرة فقط بالحلل الأمنية، سواء بالتضييق على المسلمين في الداخل أو فيما يسمونه بـ"الحرب على الإرهاب" في الخارج، وفي اتفاقياته الثنائية مع مصر وضع الاتحاد بعض مما اعتبره حلولاً على اعتبار أن سبب ظاهرة الإرهاب هو الهجرة غير الشرعية أو تدفق اللاجئين، بيد أن جذور المشكلة تكمن في عرقلة التحول الديمقراطي الذي أفضى إلى هروب عدد من الشباب المضطهد سياسياً واقتصادياً بطرق غير شرعية من نير الاستبداد الذي تدعمه بعض دول الاتحاد بصنقات السلاح التي تُستخدم في النهاية ضد الشعوب.

3. البعد السياسي: وهو البعد الأهم في نظر الاتحاد الأوروبي، وهو الذي يضعه في الاعتبار دائماً عند التعامل مع النظام السياسي المصري، لاسيما بعد الدور الذي لعبته القيادة السياسية المصرية في حرب الخليج الثانية عام 1991 حيث قدمت الغطاء الشرعي لضرب دول الغرب للعراق من خلال إرسال قوات مصرية للمحاربة إلى جانب الدول الغربية ضد العراقيين فيما أسماه مبارك بـ"الحل العربي".

كما كانت مواقف مصر مشابحة للمواقف الغربية تجاه القوى العربية التي سميت بـ"محور الممانعة" الذي ضم سوريا وحزب الله وحماس وإيران وهي القوى الممانعة للدخول في أية تسويات مع الكيان الإسرائيلي في تلك الفترة^{xxxix}.

ومن هنا يمكن تفسير مدى أهمية الإبقاء على الوضع الراهن في مصر كما هو بدون تغيير حقيقي أو تحول ديمقراطي فعلي، فدور مصر فيما سُمي بـ"عملية السلام" العربي-الإسرائيلي، والحاجة للدعم المصري للسياسات الغربية في العالم العربي من أهم محددات سياسة الغرب عامةً والاتحاد الأوروبي خاصةً تجاه مصر.

ولهذا كان رد الفعل الأوروبي على أحداث يوليو 2013 مرتبكة، واعتبره البعض رفضاً لإدانة الإطاحة بالديمقراطية في مصر، وفي الوقت ذاته كانت زيارة كاترين آشتون رئيسة المفوضية الأوروبية في ذلك الوقت هي أول زيارة دبلوماسية لمقابلة الرئيس الأسبق محمد مرسي بعد الإطاحة به، وقد فشلت محاولاتها للوساطة بينه والمؤسسة العسكرية، كما أنها لم تستطع منع المجلس العسكري من البدء في عمليات القمع ضد أنصار مرسي أو هكذا بدا الأمر.^{xl}

وخلاصة القول، فإن ما اتضح من النهج الأوروبي في سياساته تجاه المنطقة العربية ومصر بشكل خاص، منذ فترة الاستعمار حتى اليوم تُثبت أن نجاح التحول الديمقراطي في مصر قد يؤدي إلى نجاحه في الدول الشقيقة المجاورة خاصةً تلك التي شاركت في موجات الربيع العربي، من خلال أثر الدومينو وهو ما يمثل خطرًا على قوى الغرب لاسيما أوروبا حكم القرب الجغرافي. ومن خلال استقراء وقائع التاريخ، بالإضافة إلى الأحداث الجارية، وتحليلها من منظور مفهوم القوة مع الأخذ في الاعتبار أن البيئة الدولية هي بيئة صراعية في المقام الأول، يمكن أن نتوصل إلى استنتاج أن الدول المتنافسة، خاصةً ما بين الشمال الذي يعتبر نفسه الأسمى والأرقى وبين شعوب الجنوب الأدنى مرتبةً، ستظل العلاقة بينها علاقة فرض إرادة من القوي على الضعيف والقوي هنا يستخدم الأداة الاقتصادية بهدف الحفاظ على الفئات الحاكمة التي تضمن له موقعه على النسق الإقليمي، كما تضمن استمرار ترجيح كفة ميزان القوة لصالحه.

التوصيات والنتائج :

من خلال عرض العلاقات الأوروبية المصرية على النحو السابق نجد مجموعة من التوصيات والنتائج التي تحاول الدراسة التوصل إليها من خلال:

- رغم قدم العلاقات الأوروبية المصرية إلا أنها اتسمت بالفاعلية والديناميكية خاصة بعد ثوري يناير 2011، يونيو 2013 والذي تمثل في الاتفاقيات التي قدمت من قبل الاتحاد الأوروبي إلى مصر في شأن التحول الديمقراطي.
- تفعيل المؤسسات السياسية في الدولة من خلال استخدام أسلوب التعددية السياسية ولكن بشكلها السليم أي خلق تعددية صحيحة تعبر عن فئات في المجتمع وليس تعددية شكلية هامشية.
- استمرت الانتهاكات الخاصة بالحرريات والحقوق السياسية وذلك قبل القيام بثورة 30 يونيو 2012 التي أعادت الحرريات والحقوق إلى المواطنين إضافة إلى الوعي السياسي الذي نتج عن تلك الأمور كلها فالدولة سارت نحو التحول إلى الديمقراطية حقاً.
- تخوف دول أوروبا من تحقيق الديمقراطية في دول جنوب المتوسط ينبع من شعورها بأن الإصلاح السياسي سيؤدي حتماً إلى إصلاح اقتصادي مما يؤدي إلى صعود هذه الدول إلى الساحة وهو ما لا ترغب فيه الدول الأوروبية.

خاتمة

تعرضت الدراسة إلى شقين ركز الأول على تطور البُعد السياسي في العلاقات المصرية-الأوروبية، مع مناقشة التفاعلات المصرية-الأوروبية منذ أزمة السويس حتى عام 1991، والظروف المهيأة لإطلاق المبادرة المصرية لإنشاء منتدى دولي لدول المتوسط العلاقات الثنائية بين مصر والاتحاد الأوروبي بدءاً من 1999 حيث تم توقيع اتفاق الشراكة المصرية-الأوروبية ثم تطرق البحث إلى مناقشة العلاقات في الفترتين بين 2001 و2010 ثم بين 2011 حتى 2016، ثانياً تم التركيز على السياسات الأوروبية تجاه ملف التحول الديمقراطي في مصر مع تناول حقيقة العلاقة بين الشمال والجنوب بعرض مقدمة تاريخية حول الإرث الاستعماري الأوروبي للمنطقة ثم عرض لمفهوم الديمقراطية والحكم الرشيد لدى الاتحاد الأوروبي ودلالات المفهومين والأدوات التي يستخدمها في تنفيذ برنامج

عمله في المجال الدولي، فضلا عن البحث في أهداف السياسة الخارجية الأوروبية تجاه مصر مع بيان أثر هذه الأهداف على ملف التحول الديمقراطي.

المراجع :

¹ الشميطي، هاني، أوروبا والمتوسط: تاريخ العلاقات ومشروع الاتحاد من أجل المتوسط، مركز دراسات الوحدة العربية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، 2008، ص 147.

² بيومي، جمال الدين، مصر والاتحاد الأوروبي [الواقع والآفاق]، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام)، ص 95-96

³ فرج الله، سمعان بطرس، مصر والدائرة المتوسطة: الواقع والمستقبل حتى عام 2020، (القاهرة، دار الشروق، 2002)، ص 54

⁴ بيومي، المرجع السابق، ص 96

⁵ غنيم، رءوف، البعد المتوسطي في سياسة مصر الخارجية، ص 1181-1182

⁶ غنيم، المرجع السابق، ص 1182.

⁷ طابع، محمد سامان، الدائرة المتوسطة في السياسة الخارجية المصرية، 2007، ص 137-138

⁸ فرج الله، المرجع السابق، ص 56

⁹ طابع، المرجع السابق، ص 159

¹⁰ طابع، المرجع السابق، ص 168

¹¹ فرج الله، المرجع السابق، ص 64-67

¹² بيومي، المرجع السابق، ص 98-101

¹³ الموقع الإلكتروني لوفد الاتحاد الأوروبي في مصر

https://eeas.europa.eu/delegations/egypt_ar

¹⁴ العناني، خليل، مصر والاتحاد الأوروبي في عصر ما بعد مبارك، في أوروبا في حوار، مجموعة باحثين، 2011، ص 25

¹⁵ زايلر، يوليا، ماذا تفكر مراكز الفكر والرأي، في أوروبا في حوار، مجموعة باحثين، 2011، ص 90-92

¹⁶ بدوي، محمد طه، وآخرون، مقدمة إلى العلاقات السياسية الدولية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2012، ص 265

¹⁷ الموقع الإلكتروني لوفد الاتحاد الأوروبي في مصر

¹⁸ منصور، ممدوح مصطفى، مفهوم "النظام الدولي": بين العلمية والنمطية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، العدد 17،

1998، ص 45-46

د. أحمد ثابت، الديمقراطية المصرية على مشارف القرن القادم، (القاهرة: مركز الحرسية للبحوث والتدريب والنشر، 1999)، ص 17-23¹⁹

ⁱ Samuel P.Huntington, the Third Wave. Democratization in the Late Twentieth Century, (London: University of Oklahoma press,1993, p p 107- 108

21 بلقيس أحمد منصور أبو اصبح، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي في اليمن. 1991-2001، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2003، ص 29

22 مبارك مبارك أحمد عبد الله، التغير في القيادة السياسية والتحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية في التسعينيات، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2006، ص ص 36-37

23 بلقيس أحمد منصور أبو اصبح، مرجع سابق، ص ص 29-30

²⁴ أحمد جمال عبد العظيم، التحول الديمقراطي في الصين، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2003، ص ص 23-24

ⁱ Heather deegan, The Middle East and Problems of Democracy, (New york:, Lunne Rienner publisher, Inc.1994), pp 3-5

26 عبد الغفار رشاد القصبي، "التطور السياسي والتحول الديمقراطي"، الكتاب الثاني: الحراك السياسي وإدارة الصراع، ط2، (القاهرة: مكتبة الآداب بحرم جامعة القاهرة، 2006)، ص 90

27 مبارك مبارك أحمد عبد الله، مرجع سابق، ص 38

ⁱ Samuel P.Huntington, op.cit, p p 39

29 بلقيس أحمد منصور أبو اصبح، مرجع سابق، ص 37

³⁰ يوسف سلامة حمود المسعدين، التحول الديمقراطي والاستقرار السياسي في الأردن. 1989-1999، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، جامعة الدول العربية، 2001، ص 25

³¹ أحمد جمال عبد العظيم، مرجع سابق، ص 28

³² علي سعيد صميخ المري، التحول الديمقراطي في دولة قطر. 1995-2004، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2006، ص ص 25-36

³³ بلقيس أحمد منصور أبو اصبح، مرجع سابق، ص 35

ⁱ Smith, E.Karen, European Union Foreign Policy in a Changing World- Fully Revised and Expanded- 3rd ed., Polity Press, Cambridge, U.K., 2014, pp. 122-126

ⁱ Smith, ibid, pp. 131-133

ⁱ لكل فرد حق المشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلده، إما مباشرة أو بواسطة ممثلين يُنتارون بحرية، ولكل فرد حق تقلد الوظائف العامة في بلده، بالتساوي مع الآخرين، كما أن إرادة الشعب هي أساس سلطة الحكم، ويجب أن تتجلى هذه الإرادة من خلال انتخابات نزيهة وبالتصويت السري أو بإجراء مماثل من حيث ضمان حرية التصويت."

ⁱ لكل فرد حق التمتع بحرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حريته في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفي التماس الأبناء والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين، بأية وسيلة ودونما اعتبار للحدود."

ⁱ Smith, ibid, pp. 134-142

ⁱ Hinnebusch, Raymond & Ehteshami, Anoushiravan, **The Foreign Policies of the Middle East Sates**, Rienner Publishers, Inc., U.S.A., 2014, pp. 93-95

ⁱ Smith, *ibid*, p. 143-144

